

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

أثر التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تحت إشراف:

د/دمدوم زكرياء

من إعداد الطلبة :

- بن موسى كمال الدين
- حمادي محمد علي
- منصوري محمود
- نصيب إبراهيم

أعضاء اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مايدة محمد فيصل	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
دمدوم زكرياء	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا
مصباحي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

قدوتي الأولى، نبراسي الذي ينير دربتي، والدي الكريم الذي بذل الغالي والنفيس،

لأجل أن أتم مشواري التعليمي

الوالدة الكريمة التي عبت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق

سندي في الحياة الزوجية الغالية

قرة عيني أبنائي سيرين ومحمد فادي ومحمد منيب

كل إخوتي وأخواتي، وجميع الأهل والأقارب

كل الأصدقاء والزملاء

كل من علمني حرفاً

كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجائنا من هذه الدراسة

بن موسى كمال الدين

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى: . . .

إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال،

إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي

أمي الحنونة

إلى من جرع الكأس فارغا ليستقي قطرة الحب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة،

إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

أبي العزيز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله . . . إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

أخواتي

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة.

حمادي محمد علي

إهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أمي وأبي فلولاهما ما وجدت في هذه الحياة رحمة الله عليهما .

إلى إخوتي وأخواتي وكل عائلة منصوري .

إلى زوجتي التي وفرت كل ما يساعدني على إكمال مشوار دراستي .

إلى أبنائي حفظهم الله .

إلى زملائي الذين تقاسمت معهم مجهود إنجاز هذه المذكرة

"كمال الدين ، إبراهيم ، محمد علي "

إلى كافة الأساتذة والزملاء خلال مسيرتنا الجامعية .

منصوري محمود

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، سبحانه خلق فأبدعت وأعطيت فأفضت وصلى الله وسلم على أشرف عبادك وأكمل خلقك محمد صلى عليه وسلم خير من علم وأفضل من نصح. وبعد أهدي هذا العمل المتواضع . . .

إلى من حملتني وتحملتني وعانت من أجلي وكانت لي النور الذي ينير دربي
إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان . . . أُمي الحبيبة حفظها الله .

إلى من كان السند القوي في السراء والضراء، إلى من كان رمز الصمود والعطاء،

إلى من كان قدوة في التربية والأخلاق . . . أبي العزيز حفظه الله .

إلى شريكة حياتي، ورفيقة دربي والظل الذي أوي إليه في كل حين وسهلت لي المهام بعد الله

نزوجتي الغالية .

إلى ضياء عيني، ومتعة قلبي أولادي الغاليين "نزار، محمد فراس، كنان"

إلى منبع الحنان ومصدر الأمان ومعنى الاطمئنان وسندي في الحياة . . . إخوتي وأخواتي .

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة، وإلى كافة الأهل والأقارب وجميع الأصدقاء وكل أساتذتي

ونزملاء الدراسة .

إلى كل من جال مفكرتي وسقط سهوا من قلبي ولم تكتبهم مذكرتي .

إلى كل من تصفح هذه المذكرة وانتفع بها وتذكرنا بدعائهم أهديكم

هذا العمل راجيا من المولى عز وجل القبول والنجاح .

نصيب إبراهيم

شكرنا وتقديرنا

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن تتقدم بالشكر الجزيل والثناء

المخلص لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاء هذا العمل

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، من لا

يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله"

ونحن نضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد، لا يفوتنا أن نتوجه بأعظم الشكر وأسمى معاني العرفان إلى

من كان لنا الدليل والموجه والناصح، وعلمنا الجرأة والشجاعة في طرق البحث إلى المشرف

الكريم: الدكتور دمدوم نركباء على توجيهاته القيمة التي أثارنا بها طيلة عملية الإشراف

وكان لنا نعم المعلم الناصح الصابر.

كما تتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه

المذكرة، كما وتتقدم بالشكر والامتنان لكل من الأساتذة الكرام الذين قاموا

بتحكيم الاستبيان: د/ بوقفة عبد الحق د/ مرغني وليد جزاهم الله عنا خير الجزاء.

كما ولا يفوتنا أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى د/ سامي محمد الدينوري، د/ ضونصر

أ/ نرين عبد المالك - جامعة خنشلة - لما قدموه لنا من مساعدة في هذه المذكرة،

ومنحهم الكثير من خبرتهم لإتمامها جزاهم الله عنا خير الجزاء.

وإلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاء هذا العمل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، بالتطبيق على عينة مكونة من 60 مفردة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى أهدافها واختبار فرضياتها عن طريق برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتوصلنا في دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة إرتباطية طردية ومتوسطة بين التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح، مع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية. بناء على النتائج السابقة نوصي المنظمات المهنية بالإبقاء على التحفظ المحاسبي وعدم استبعاده نظرا لما يقدمه من منافع اقتصادية عديدة وللحفاظ على ثروة كل من المساهمين والدائنين ، وضرورة إلزام الشركات بممارسة التحفظ المحاسبي بالإضافة إلى التزامها بتحقيق شفافية الإفصاح للاستفادة من الآثار الإيجابية للتحفظ مع الأخذ في عين الاعتبار عدم المغالاة في تطبيق تلك الممارسات.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، الشفافية، التقارير المالية.

Abstract:

This study aims to demonstrate the extent of the impact of accounting conservatism policies on the transparency of the disclosure of accounting information, by applying to a sample of 60 individuals in the Algerian accounting environment. And, in our study, we reached a set of results, the most important of which are: The existence of a positive and moderate correlation between the conservatism accounting and the transparency of the disclosure, with the presence of a statistically significant effect of the practice of the principle of conservatism accounting on the transparency of accounting disclosure in the financial reports. Based on the previous results, we recommend professional organizations to maintain the conservatism accounting, not to exclude it due to the many economic benefits it provides, and to preserve the wealth of both shareholders and creditors .And the necessity of obliging companies to practice conservatism accounting in addition to their commitment to achieving transparency of disclosure to take advantage of the positive effects of the conservatism, taking into account not to exaggerate the application of these practices.

Key words : accounting conservatism ,accounting disclosure ,Transparency financial report

الفهرس

الصفحة	المحتوى
I	الآية
II	الإهداء
VI	شكر وتقدير
VII	الملخص
VIII	الفهرس
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
XIII	قائمة المصطلحات والرموز
أ - هـ	مقدمة
1	الفصل الأول : الأدبيات النظرية للدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول : التحفظ المحاسبي
3	المطلب الأول : ماهية التحفظ المحاسبي
7	المطلب الثاني : دوافع ونماذج قياس التحفظ
10	المطلب الثالث : الايجابيات والسلبيات الموجهة للتحفظ المحاسبي
12	المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي
12	المطلب الأول : ماهية الإفصاح
15	المطلب الثاني : مقومات وطرق الإفصاح
18	المطلب الثالث : الشفافية وكفاية الإفصاح
20	المطلب الرابع : علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح
21	المبحث الثالث : الدراسات السابقة

21	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية
30	المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
35	المطلب الثالث : علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
37	خلاصة الفصل
38	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية
39	تمهيد
40	المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
40	المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة
41	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة
46	المطلب الثالث : صدق وثبات المحتوى
49	المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات
50	المطلب الأول: عرض خصائص العينة
52	المطلب الثاني : إتجاه إجابات العينة على أسئلة الإستبيان حسب مقياس ليكارت
55	المطلب الثالث : مناقشة نتائج التحليل وإختبار الفرضيات
63	خلاصة الفصل
65	الخاتمة
71	قائمة المصادر والمراجع
78	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي	43
02-02	تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي	43
03-02	أساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	45
04-02	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي	47
05-02	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	48
06-02	الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح	48
07-02	نتائج اختبار ثبات وصدق الإستبانة	49
08-02	توزيع عينة دراسة حسب الصفة	50
09-02	توزيع عينة دراسة حسب المستوى التعليمي	50
10-02	توزيع العينة حسب الوظيفة	51
11-02	توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية	51
12-02	اتجاه إجابات العينة حول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي	52
13-02	إتجاه إجابات العينة حول الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	53
14-02	إتجاه إجابات العينة حول علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح	54
15-02	اختبار التوزيع الطبيعي	56
16-02	معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة	57
17-02	اختبار t لإجمالي المحاور مع الصفة	58
18-02	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى التعليمي	59
19-02	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى الوظيفي	60
20-02	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة	61
21-02	نتائج اختبار أثر أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي و الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	62

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
41	نموذج الدراسة	01-02
50	توزيع عينة دراسة حسب الصفة	02-02
50	توزيع عينة دراسة حسب المستوى التعليمي	03-02
51	توزيع العينة حسب الوظيفة	04-02
51	توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية	05-02

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الإستبانة
02	شهادة تحكيم الإستبانة
03	اختبار الصدق والثبات والإحصاء الوصفي
04	اختبار التوزيع الطبيعي و معامل الاختبار
05	اختبارات الفروض
06	تحليل الانحدار

قائمة المصطلحات والرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
SPSS	Statistical Package For Social Science	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
APB	Accounting Principles Board	مجلس مبادئ المحاسبة
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لتقارير المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية

مقدمة

لقد ارتبطت الحاجة للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية مع ظهور نظرية الوكالة، حيث أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى إستعانة ملاك الشركة وحملة الأسهم بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركة ومع إتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها، وتزداد مشاكل الوكالة.

ويلاحظ تزايد اهتمام الكثير من الدراسات بموضوع التحفظ المحاسبي أو ما يسمى (الحيلة والحذر) في السنوات الأخيرة بعد الأزمة المالية العالمية أعقاب الانهيارات التي شهدتها بداية القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة مثل شركة ENRON للطاقة، وشركة WORLD COM للإتصالات حيث وجهت العديد من الإتهامات للشركات بإستخدام سياسات محاسبية متحررة ترتب عنها الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها ما نتج عنه الكثير من حالات التقاضي والإفلاس للكثير من الشركات، وهو الدافع الذي جعل بالكثير من الباحثين والمهتمين بشؤون المحاسبة يطالبون ويؤكدون على إتباع سياسات محاسبية متحفظة لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة.

ويظهر الدور التَّحَفُّظي للمحاسبة من خلال اختيارات الإدارة تأجيل الاعتراف بالأرباح، وأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان بعدم الإعلان عن المكاسب المتوقعة، والمبالغة في النفقات والمخصصات وإهلاك الأصول، بهدف إظهار نتائج أعمال الشركة بصورة متحفظة.

وبالرغم من معارضة بعض الهيئات المهنية الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) للتحفظ المحاسبي وقيامه بحذفه من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية عام 2010 بدعوى أنه يحدث تحيزا في التقارير المالية ويتعارض مع خاصية الحياد في المعلومات المحاسبية فقد أصبح الإلتزام بالتحفظ المحاسبي أساس تمييز الشركات في درجة شفافية قوائمها المالية ومعيارا لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظ سياساتها وإجراءاتها المحاسبية.

وبما أن المستثمرون يعتمدون بدرجة كبيرة على البيانات والمعلومات المحاسبية فقد اهتم العديد من الأطراف بجودة وشفافية الإفصاح عن التقارير المالية لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الإستثمارية، حيث كانت جودة التقارير المالية ولا زالت الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير، ولم يكن إقرار سياسة التحفظ

المحاسبي إلا جزءا يسيراً من الإجراءات التي أُتخذت لضمان جودة التقارير المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع الشركة الفعلي

الإشكالية :

على ضوء ما سبق من عرض لمفهوم التحفظ المحاسبي (سياسات الحيطة والحذر) وعلاقته بشفافية الإفصاح نصيغ الإشكالية الرئيسية لدراستنا على الشكل التالي:

ما هو أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية لدراستنا قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم سياسة التحفظ المحاسبي داخل الشركات ؟
- ما هي العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية ؟
- هل يوجد علاقة ارتباط بين التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة؟
- ما مدى وجود تأثير لممارسة التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على أسئلة الدراسة نصيغ الفرضيات التالية :

- التحفظ هو عدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل وعدم تقييم الالتزامات أو النفقات بأقل مما يجب وهو أداة يستخدمها المحاسبون لمواجهة حالة عدم التأكد.
- إن الشفافية في الإفصاح هي حلقة الوصل بين الإفصاح ومستخدمي المعلومات المحاسبية والمطلعين عليها.
- وجود علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية عند مستوى معنوية 0.05.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية 0.05.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسة التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية عند مستوى معنوية 0.05.

مبررات اختيار الموضوع

نعدد مجموعة من المبررات كانت وراء اختيارنا لموضوع الدراسة نذكر منها:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع التحفظ المحاسبي في الجزائر.
- الرغبة الشخصية في تناول مثل هذه المواضيع.
- ارتباط الموضوع بالتخصص.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية دراستنا من خلال الموضوع الذي تناولته، كونها تطرقت إلى موضوع التحفظ المحاسبي والذي أصبح من المواضيع الجدلية في الآونة الأخيرة، أين عاد النقاش بحدة حول أهمية ممارسة هذا المفهوم من عدمه ومن الدور المتوقع للتحفظ المحاسبي على مستوى التقارير المالية، حيث يساهم مستوى التحفظ المحاسبي داخل التقارير المالية المنشورة في تقييم شفافية الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال الابتعاد عن المبالغة في التقييم والقياس المحاسبي، ومن ثم القدرة على توفير معلومات دقيقة وملائمة لتقييم الوضع المالي للشركة وقدرتها على التنبؤ بمستقبلها، حيث تسمح هذه الدراسة بتسليط الضوء على التحفظ المحاسبي وتدعيم وإثراء هذا النوع من الدراسات.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من التحفظ والإفصاح المحاسبي.
- استعراض أهم النماذج التي وردت بالفقه المحاسبي لقياس درجة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة.
- اختبار مستوى تأثير التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- تدعيم وتحفيز الجهات المختصة لتبني مثل هاته الممارسات البالغة الأهمية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تناولت هذه الدراسة ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي وأثرها على جودة شفافية الإفصاح من الناحية الأكاديمية والمهنية من خلال أساتذة جامعيين ومكاتب المحاسبين ومحافظي الحسابات المعتمدين ومختلف ممارسي مهنة المحاسبة في ولاية الوادي.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة فترة شملت شهري (جوان – جويلية) من سنة 2020.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار الفرضيات للإجابة عن تساؤلات الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وإثبات صحة الفرضيات المطروحة من عدمها، تم إستخدام المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، المتمثلة أساسا في مفهوم التحفظ المحاسبي والإفصاح المحاسبي أما بخصوص الجانب التطبيقي فقد تم إستخدام المنهج التحليلي في تحليل نتائج الإستبيان لعينة من أكاديميين ومحاسبين ومحافظي حسابات ومختلف ممارسي مهنة المحاسبة ودراسة كيفية الحصول على إفصاح مالي شفاف بإستخدام التحفظ المحاسبي ومقارنة النتائج المتحصل عليها بالإعتماد على بعض الطرق الإحصائية بإستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية .SPSS

صعوبات الدراسة:

- لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعترض الباحث أثناء إنجازه وبالنسبة لدراستنا تمثلت أهم الصعوبات في:
- قلة المراجع والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة مجتمعة.
 - قلة الدراسات الوطنية المتعلقة بمفهوم التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر).
 - صعوبة توزيع إستمارات الإستبيان بسبب عدم القدرة على الدخول لبعض المؤسسات والوصول إلى عمال مصالح المحاسبة والمالية.
 - عدم التجاوب من قبل المكاتب المحاسبية بسبب خروج معظم العمال في عطل استثنائية بسبب جائحة كورونا - كوفيد 19 - .

هيكلية الدراسة:

لمعالجة دراستنا في شقها النظري والتطبيقي وللإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المتعلقة بها سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، فصلين وخاتمة، حيث تضمنت المقدمة العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها مقدمة كل بحث، سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهمية وأهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، المنهج المتبع... الخ، تضمن الفصل الأول الجوانب النظرية والعلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تضمن تمهيدا للفصل يليه بعد ذلك ثلاثة مباحث أين تطرقنا في المبحث الأول والثاني إلى الأدبيات النظرية للتحفظ والإفصاح

المحاسبي على التوالي في حين تناولنا في المبحث الثالث الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني تناولنا دراسة ميدانية على عينة، حيث قسم إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول لمنهجية وإجراءات الدراسة أما المبحث الثاني تم فيه التطرق إلى عرض وتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية.

كما تضمنت الخاتمة ملخص للدراسة والإجابة على الإشكالية وكذا أهم النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد :

إن نجاح الشركات واستمراريتها وتعظيم قيمتها يعد الهدف الأول للمستثمرين فضلا عن كونه يعود بالمنفعة للعديد من الأطراف ذوي العلاقة ، وأن أحد أسباب نجاح الشركة هو كفاءة قراراتها الاستثمارية ولغرض تنظيم وتوجيه القرارات الاستثمارية بالشكل الذي يخدم مصلحة الشركة بعيدا عن السلوك الانتهازي لمدراء الشركات فلا بد من وجود قيود على الممارسات والسياسات المحاسبية المطبقة من قبلهم ومن أهم وأبرز هذه القيود هو التحفظ المحاسبي والذي يفرض على الشركات الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات التي تمكن المستثمرين خصوصا وأصحاب المصالح الآخرين عموما من مراقبة الأداء وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.

وبغرض التعرف أكثر على التحفظ المحاسبي وعلاقته بشفافية الإفصاح تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية للتحفظ المحاسبي وفي المبحث الثاني إلى الأدبيات النظرية التي تخص الإفصاح المحاسبي فيما تناولنا في المبحث الثالث الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة وما يميز دراستنا عنها.

المبحث الأول : التحفظ المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي من المفاهيم الأولى التي ظهرت في علم المحاسبة وهو موضوع قديم جديد يشهد الكثير من الاهتمام من قبل المفكرين المحاسبين حيث يعتبر من المفاهيم التي تثير الكثير من الجدل في الأدب المحاسبي ، وارتبط هذا المفهوم مؤخرًا بكثير من الأحداث خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة حيث تناولت العديد من الدراسات التحفظ المحاسبي من خلال علاقته بمختلف المتغيرات المحاسبية والمالية .

المطلب الأول : ماهية التحفظ المحاسبي (التعريف ، الأنواع ، الأهداف)

أولاً: تعريف التحفظ المحاسبي

تعددت تعاريف مفهوم التحفظ المحاسبي من قبل الباحثين في الشأن المحاسبي ومن قبل الهيئات المحاسبية الدولية ، حيث يمكن ذكر أهمها :

- " عند إعداد القوائم المالية يكون أمام المحاسب عدة قيم تمثل بدائل للبنود التي يمكن أن توضع في قائمة الدخل و/أو قائمة المركز المالي ، وفي هذه الحالة فإن على المحاسب أن يختار البديل الذي لا يزيد من قيمة الدخل أو يزيد من قيم عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقاً لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى أن يتم الاعتراف بالخسائر والمصاريف المحتملة وعدم الاعتراف بالإيرادات والمكاسب المحتملة أو المتوقعة. ولعل من أهم التطبيقات المحاسبية على ذلك هو تكوين المخصصات للخسائر المحتملة وللالتزامات الطارئة وتقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل"¹

- " التحفظ المحاسبي هو القيد المؤيد إلى تخفيض القيمة الدفترية لأصول الشركة قياساً إلى قيمتها السوقية بسبب وجود شهرة غير معلنة للشركة"²

- " جاء نتيجة لحالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسبون في العديد من المواقف أثناء ممارستهم لمهنة المحاسبة ، ويعني هذا أن مفهوم التحفظ المحاسبي عبارة عن أداة يستخدمها المحاسبون لمواجهة حالة عدم التأكد التي يواجهونها في مواقف عديدة"³

- " يعني أنه عند تولد أي شك فإنه يجب اختيار ذلك الحل الذي لا يغالي في تقدير الأصول والدخل"⁴

¹ جمعة حميدات ، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، 2014 ، ص 20

² Bever William H. , Ryan Stephen G. , Conditional and Unconditional Conservatism: Concept and modeling , Review of Accounting Studies , Vol. 10 , N° 2 , P 3 , 2015

³ اسماعيل فزال ، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2018 ، ص 4

⁴ سليمة طيايية ، النظرية المحاسبية ، الطبعة الأولى ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (الرماح) ، عمان ، 2016 ، ص 226

تعريفات هيئات المحاسبة الدولية لمفهوم التحفظ المحاسبي:

أ- تعريف مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي 1970، APB: عرفه من خلال البيان رقم 4 أن التحفظ المحاسبي يعود إلى أن الأصول والالتزامات مقاسة غالباً في ظروف حالة عدم التأكد، ويفضل المديرين والمستثمرون والمحاسبون بشكل عام اختيار بدائل القياس الذي يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل وصافي الأصول بدلاً من الزيادة بهما وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة، كاعتماد قاعة التكلفة أو السوق أو أيهما أقل على سبيل المثال¹.

ب- تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية 1980، FASB: من خلال إطاره المفاهيمي في نشرته رقم 2 سنة 1980 عرف التحفظ كما يلي: "التحفظ هو رد فعل حذر تجاه عدم التأكد لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الكامنة في بيئة الأعمال قد أخذت بعين الاعتبار على نحو كافٍ"².

ج- تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: حيث عرفه في إطاره المفاهيمي سنة 1989 بأنه "تضمنين درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة في صنع التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، مثل عدم المبالغة في الأصول والأرباح وعدم التقليل من الالتزامات والمصروفات"³.

ثانياً: أنواع التحفظ المحاسبي:

لقد تباينت وتعددت وجهات النظر حول تقسيمات التحفظ المحاسبي، وإن كانت تتفق فيما بينها إلى حد كبير من حيث المعنى والمضمون وسيتم التطرق لبعض الأنواع:

1- من حيث الارتباط بالأحداث:

هذا التصنيف يمثل أكثر التقسيمات شيوعاً في دراسات التحفظ المحاسبي حيث أشارت الدراسات في

هذا الصدد إلى أن التحفظ المحاسبي يظهر في شكلين وهما:

أ- التحفظ المشروط: يعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها، وفي نفس الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب فيها.

¹ عمر إقبال — مأمون القضاة، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي دراسة في الشركات الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28، العدد 4، 2014، ص 901

² بشرة نجم عبد الله — أنمار محسن حميد، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد المجلد 20، العدد 78، 2014، ص 364

³ ليلى الطويل — سوسن شاهين، أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية، دراسة على الشركات الخدمية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد رقم 38، العدد 5، 2016، ص 165

ب- **التحفظ غير المشروط** : يعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي الأصول وذلك طوال عمر هذه الأصول والالتزامات (التي تمثل شهرة متوقعة غير ظاهرة)

2- من حيث أبعاد التأثير:

يرى البعض أن التحفظ المحاسبي يؤثر على القوائم المالية من خلال بعدين هما:

- أ- **التحفظ السابق** : هو التحفظ الذي يدفع الشركات إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد ، مثال على ذلك الاعتراف بنفقات استثمارية كمصروفات تخص الفترة بدلا من رسملتها .
- ب- **التحفظ اللاحق** : هو الذي يتم من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة والمتمثلة في أي ارتفاع في القيم الاقتصادية إلى حين تحقق تلك الزيادة ، والاعتراف المعجل بأي خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة .

3- من حيث الدرجة :

يتم تبويب التحفظ المحاسبي في ظل هذا التصنيف إلى نوعين وهما :

- أ- **التحفظ لأقصى درجة** : يتم من خلال اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بنتائج الأعمال لأقصى مستوى يحقق دوافعها المستهدفة ، مثال على ذلك استخدام سياسة تصفية الخسائر لزيادة الخسائر لأقصى حد ممكن أو تخفيض الربح لأدنى حد ممكن عند تغير إدارة الشركة.
- ب- **التحفظ لأدنى درجة** : يكون اختيار بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة كاستجابة لمتطلبات خارجية عن الشركة ، وليس بهدف تحقيق أهداف إدارية معينة¹.

4- من حيث الإلزام:

يمكن تصنيف التحفظ المحاسبي من حيث الإلزام إلى نوعين وهما.

- أ- **التحفظ الإلزامي** : هو الذي ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات تنظيم محاسبي معين ، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري ، أي أن هذا النوع من التحفظ يتم بناء على قرارات خارجية عن رغبة إدارة الشركات.

¹ أشرف محمد صلاح ركي أبو حميدة ، أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2017 ، ص 29، 30

ب- **التحفظ الاختياري** : هو الذي ينشأ بقرارات داخلية وغالبا ما تحددها إدارة الشركة ، سعيًا لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختبار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

5- من حيث مدى الاستمرار :

يمكن التمييز بين نوعين للتحفظ في ظل هذا التصنيف هما:

أ- **التحفظ الدائم** : يشير إلى تلك الاختيارات الإدارية التي تتم بصفة مستمرة عبر الزمن والتي غالبا ما تكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية عن الشركة لها سلطة إلزام بإجراءات معينة ، أو تلك التحفظات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للإدارة.

ب- **التحفظ المؤقت** : يشير إلى اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف والظروف المحيطة ، أو التغير في القرارات التي يتم اتخاذها ، ولذلك فإن هذا النوع من التحفظ المحاسبي يقتصر على استخدام سياسات محاسبية بديلة تحقق أهداف محددة في فترة زمنية معينة.

6- من حيث النطاق :

يشمل هذا التصنيف على نوعين وهما:

أ- **التحفظ الكلي**: يتم من خلال اختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وأصول والتزامات ، وإجراء تغييرات في السياسات والطرق والتقديرات لجعل نظام المعلومات المحاسبي للشركة أكثر تحفظًا.

ب- **التحفظ الجزئي**: يرتبط باختيارات محاسبية محددة لعناصر معينة ، بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية ومثال ذلك اختيار سياسات محاسبية متحفظة للتحكم في بعض العلاقات أو النسب كالسيولة ورأس المال العامل في مرحلة إبرام عقود الديون¹.

ثالثا: أهداف التحفظ المحاسبي

هناك أهداف عدة للتحفظ المحاسبي يمكن تلخيصها في الآتي :

- يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية.
- إن استخدام التحفظ المحاسبي يساعد على عدم إفلاس وانحيار الشركات.
- إن إعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب للمساهمين والمقرضين.

¹ رجب سعيد محمود أبو جراد ، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمة المؤسسية وأثارها على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2015 ، ص 49 _ 51

- يستخدم التحفظ المحاسبي كدرع لتخفيف حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في إعداد القوائم المالية.¹

المطلب الثاني : دوافع ونماذج قياس التحفظ

أولاً : دوافع التحفظ المحاسبي

يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع التحفظ المحاسبي

1- التفسير التعاقدية : وهو أول وأهم الدوافع المنشأة من التعاقدات التي تتم بين الأطراف المختلفة ذات المصالح المتعارضة في الشركة من أهم هذه العقود عقود المديونية وعقود الحوافز الإدارية ، لذلك فإن الدافع الرئيس للتحفظ المحاسبي هو زيادة كفاءة عقود المديونية فالتحفظ يعني تعجيل الاعتراف بالأحداث التي يترتب عليها انخفاض الربح والأصول وتأخير الاعتراف بالأحداث التي يترتب عليها زيادة الربح والأصول ، والنتيجة الطبيعية لذلك هي التعجيل بالاعتراف ومن ثم تعجيل احتمالات انتهاك الشركة لشروط منح القروض التي تضمنها تلك العقود بما يسمح للمقرضين بالتدخل السريع و ممارسة حقوقهم التعاقدية وتقيد أنشطة الشركة بما يحمي مصالحهم .

2- التفسير التنظيمي : إن لتنظيم الأسواق المالية والتعاملات أثر مباشر على طبيعة الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال التعليمات ومتطلبات الإفصاح التي أقرتها هيئات الأوراق المالية والتي كان لها دور في توجيه التحفظ المحاسبي.²

3- التفسير الضريبي : تؤثر الاعتبارات الضريبية على الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية إذ إن ضرائب الدخل التي تفرض على المنشأة تتم على أساس رقم الربح المحاسبي الذي تحققه ، والمعد من بين مجموعة من السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة الاختيار من بينها ، فالعلاقة بين الضرائب والتقرير المالي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تقرير مالي متحفظ ، تستطيع الإدارة من خلاله تخفيض قيمة العبء الضريبي المالي ، وذلك بتعجيل الاعتراف بالأعباء والخسائر المتوقعة وفي هذا السياق أيضاً اعتبر (BASU ; 1997) أنه إذا كانت الترتيبات التعاقدية تفسر نشوء التحفظ المحاسبي ، فإن الضرائب تؤثر أيضاً على درجة التحفظ المحاسبي ، ويرى البعض أن تأثير الضرائب على التحفظ المحاسبي ، قد يتمثل في الأشكال التالية:

¹ حسنين كاظم عوجه ، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 19 ، العدد 1 ، 2017 ، ص 227

² سلمان حسين عبد الله _ ميسون داود حسين ، استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الإبلاغ المالي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 22 ، العدد 91 ، 2016 ، ص 428

- إتباع سياسات محاسبية تؤدي إلى تأجيل الأرباح الحالية إلى الفترات المستقبلية ، وذلك لتجنب فرض ضرائب مرتفعة في الفترة الحالية ، أو لمواجهة تكاليف سياسية وهذا ما يدخل في إطار دراسات إدارة الأرباح

- قد تكون شكلا من أشكال التأثير الحكومي في مجالات محاسبية معينة ، ومن ضمنها التحفظ المحاسبي ، باختلاف القوانين والتشريعات الضريبية من دولة لأخرى (إقليمية الضريبة) يمثل أحد القرائن لاختلاف العوامل المؤثرة على التطبيق المحاسبي دوليا ، ومن هنا فإن وجود دليل عن تقرير متحفظ في مختلف دول العالم ، قد يعني وجود توافق دولي حول الممارسات المحاسبية المتحفظة¹.

4- تفسير التقاضي : تختلف تكاليف التقاضي عند وجود مبالغة أو تخفيض في صافي الأصول أو عند حدوث ارتفاع أو انخفاض في الأرباح ، ويمكن رفع دعاوي قضائية ليس فقط ضد المنشآت ولكن أيضا ضد مراجعي الحسابات وترفع هذه الدعاوي القضائية من قبل المساهمين والدائنين ضد مراجعي الحسابات والمنشآت عندما يحدث مبالغة في صافي الأصول أو عند حدوث مبالغة في الأرباح أو عند وجود إدارة الأرباح ، كما يتم مقاضاة المنشأة أو مراجعي الحسابات عند وجود معلومات مضللة أو معلومات تم حذفها من القوائم المالية ، ويمكن السماح لصغار المستثمرين برفع دعاوي قضائية ضد مراجعي الحسابات أو المنشأة ولكن هذا يعتمد على البيئة القانونية العامة أو النظام القانوني السائد في البلاد.

كلما زادت تكاليف التقاضي زاد الطلب من جانب المنشأة ومراجع الحسابات على كل من التحفظ المشروط وغير المشروط وذلك لتخفيض تكاليف التقاضي².

5- التفسير السياسي : يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي لغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة للأرقام الظاهرة بالقوائم المالية ، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية ، فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل رسائل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركة ، ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات

¹ عبد الله ثعلب العتيبي ، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة (بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأسهم السعودي) ، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية ، المجلد 1 ، العدد 1 ، جامعة الحدود الشمالية السعودية ، 2016 ، ص 26

² محمد قاسم حسن محمد ، التحفظ المحاسبي في حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين ، السودان ، 2017 ، ص 41

ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية ، إذ يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية¹.

ثانياً : نماذج قياس التحفظ المحاسبي

هناك مجموعة من النماذج التي وضعت لقياس التحفظ المحاسبي ومن بينها الآتي:

1- مقياس (Basu): نموذج يتنبأ بتراجع عائدات الأسهم ، بأنه بالمقارنة مع " الأخبار الجيدة " (العوائد الإيجابية) ، فإن معامل عوائد الأسهم يتزايد عندما تكون لدى الشركات " أخبار سيئة " (عوائد سلبية) . إذ أجرى (basu 1997) تحليل الانحدار للأرباح المحاسبية على عوائد الاسهم ، ووجود أن معامل العائد السلبي أكبر من معامل العائد الإيجابي . وهذا يؤكد أن الأخبار السيئة للأرباح المحاسبية تميل إلى تسجيلها في الوقت المناسب أكثر من الأنباء السارة ، حيث يعد أن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس في أرباح الفترة نفسها بشكل كامل بخلاف عوائد الأسهم الموجبة التي ستنعكس في الفترة نفسها بشكل غير كامل . أما الدراسات السابقة المتعلقة بالتحفظ المحاسبي ، والتي ناقشة العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي ، فقد استخدمت مقياس التوقيت غير المتماثل للأرباح الذي اقترحه (basu 1997)²

2- مقياس (C-Score): يهدف هذا المقياس إلى قياس التحفظ المحاسبي بالاعتماد على قائمة الميزانية على اعتبار أن هذه القائمة من أكثر القوائم تأثراً بالتحفظ المحاسبي لكونه يؤثر على قيم الأصول والخصوم ، إذا أن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض قيمة أصول الشركة وارتفاع خصومها ، في حين تتأثر العناصر الأخرى بشكل أقل ، ويتم قياس التحفظ المحاسبي حسب مقياس (C-Score) وفق المعادلة التالية:

$$Cit = ERit/N0Ait$$

حيث أن:

$ERit$ = الاحتياطات الخفية التقديرية التي تم انشاؤها للشركة (i) في السنة (t).

$N0Ait$ = صافي الأصول التشغيلية للشركة (i) في السنة (t) بالقيمة الدفترية بعد طرح الخصوم التشغيلية ما عدا الأصول والخصوم المالية.

3- مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية: استخدم عدد من الباحثين نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية كأحد اساليب قياس التحفظ المحاسبي استناد إلى تعريف (Feltham,Ohlsen)

¹ ناظم شعلان جبار ، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2017 ، ص 113

² إيمان محمد عبيد ، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العام الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الزرقاء الأردن ، 2017 ، ص 16

للتحفظ المحاسبي على أنه الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في نفس الفترة ، وعليه فإذا كانت نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية أصغر من (1) فإن ذلك يعني ذلك أن الشركة ملتزمة بتطبيق التحفظ المحاسبي لكون الشركة قد تم تقييمها دفترياً بأقل من قيمتها الحقيقية.¹

4- نموذج مدخل المستحقات: يحلل (GIVOLY& HAYN 2000) & (HOLTHOUSEN)

(WATTS 2001) التغيير في التحفظ المحاسبي في الأرباح على مر الزمن . إذ أن هناك اهتمام محدود بدراسة تأثير هيكل ملكية الشركات على التحفظ المحاسبي باستخدام مقاييس مختلفة ، مثل : التحفظ على أساس الاستحقاق و تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة في الأدبيات عن طريق التحقق من العلاقة بين هيكل ملكية الشركات والتحفظ المحاسبي التي يتم قياسها باستخدام أساس الاستحقاق الذي اقترحه (GIVOLY& HAYN 2000) ، أي نموذج المدخل الذي يستند إلى المستحقات السالبة ، و الذي يتمثل بالتدفق النقدي التشغيلي من قائمة التدفقات النقدية ، مقسوماً على صافي الربح (EBIT) من قائمة الدخل ، حيث أنه إذا ظهرت المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة من الزمن فإن ذلك يعود إلى أن التدفقات النقدية مستمرة ، مقارنة بالأرباح ، وذلك يعني تطبيق الشركة لسياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض الأرباح المعلنة من قبل الشركة حيث بقاء التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح غير معترف بها.²

الطلب الثالث : الإيجابيات والسلبيات الموجهة للتحفظ المحاسبي

أولاً: إيجابيات التحفظ المحاسبي

تستند إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي و تبني سياسات محاسبية متحفظة إلى مبررات و أسباب من أهمها ما يلي :

- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين و المديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها ، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.
- إن التحفظ المحاسبي له دور هام في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة التي قد تميل إلى اتباع سياسات متفائلة تؤدي إلى تضخيم الأرباح التي للإدارة نصيب منها ، وكذلك حماية مصالح أصحاب الديون من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة على حملة الأسهم ، ما أن التحفظ المحاسبي يعتبر مفيداً جداً و بوجه خاص

¹ ماهر ناجي علي _ أمير صاحب شاكر ، أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية -دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والإدارية ، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد 25 ، آذار 2017 ، ص 7_8

² إيمان محمد عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 17

للمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي ، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة الربح.

- إن التحفظ المحاسبي يساعد في تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح ، حيث إن تبني التحفظ قد يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة ، ومن ثم يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية ، وقد وجدت كثير من الدراسات أن التحفظ المحاسبي يعمل على زيادة جودة الإفصاح و أن تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً يمثل أحد أدوات زيادة مستوى جودة المعلومات وتخفيض عدم التماثل.

- يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية ، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية ، يكون عادة معداً وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

- تقييم جودة الإفصاح : تعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة ، لأنها تضمن مدى وضوح الإيضاحات في شرح السياسات المحاسبية الأساسية ، والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية¹.

- توفير هامش أمان لحماية المحاسبين من مخاطر الإفصاح عن معلومات غي صحيحة².

ثانياً: السلبية الموجهة للتحفظ المحاسبي

بالرغم من المزايا العديدة التي يتسم بها التحفظ المحاسبي ، إلا أن هناك عدة انتقادات موجهة له ، وفيما يلي عرضاً لأهم تلك الانتقادات³.

- عدم وجود معيار أو أساس موضوعي عند تطبيق التحفظ المحاسبي ، مع صعوبة منع التلاعب في الأرقام المحاسبية الناتج عن بعض ممارسات التحفظ المحاسبي مثل التكوين الحكمي ، وبدرجة مكثفة للمخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة ، مما يؤدي إلى عدم قابلية الأرقام المحاسبية للمقارنة ، كما أن الممارسات التقليدية للتحفظ المحاسبي تميل لتوقع الخسائر والمصروفات المحتملة فقط وتتجاهل الاعتراف بأي مكاسب محتملة.

- تؤدي الممارسات غير الثابتة عبر السنوات المختلفة أثناء تطبيق القواعد المتحفظة وخاصة في حالة نمو الاستثمارات إلى تكوين كلا من احتياطي غير ظاهر أو ما يُسمى بالاحتياطي السري أو المستتر (مبالغ غير مبررة لتضخيم الأرباح أو تدني قيم الأصول) ، أو مخصصات مبالغ في قيمتها.

¹ أشرف محمد صلاح ركي أبو حميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 32

² كرار سليم عبد الزهرة ، ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة العراق ، مجلد 14 ، العدد 3 ، 2017 ، ص 379

³ رشا الغول ، التحفظ المحاسبي ، مكتبة الوفاء القانونية ، القاهرة ، 2017 ، ص 38 - 40

- يؤدي اتباع التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة ، وهو ما يتعارض تماماً مع بعض الخصائص الأساسية لجودة تلك المعلومات وأهمها الحيادية ، والقابلية للمقارنة والتمثيل الصادق والعادل ، وتلك الرؤية هي وجهة نظر المشروع المشترك للإطار الفكري للمحاسبة المالية بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الصادر عام 2006 تجاه نتائج الالتزام بالتحفظ المحاسبي ، ويتضح مما سبق عرضه أنها رؤية معارضة بشدة.
- يتسبب التحفظ المحاسبي في لا تماثلية المعلومات من حيث توقيت إدراج الأحداث الاقتصادية في الأرباح المعلنة ، ويمكن أن ينتج عن هذا التشويه في البيانات المحاسبية انخفاض في جودة الأرباح، وهذا يؤدي بدوره إلى لا تماثلية أكثر في المعلومات.

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي :

المطلب الأول : ماهية الإفصاح (التعريف ، الأنواع ، الأهمية) :

أولاً : تعريف الإفصاح المحاسبي :

- "هو ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية"¹
- "هو الحرص على توفير المعلومات المناسبة في القوائم المالية المنشورة وذلك لمصلحة الطوائف أو الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه المعلومات بالقدر الذي يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات"²
- "هو إظهار القوائم المالية جميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة"³
- تعريف جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) : "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها بحيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلاً وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم"⁴
- تعريف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين : "هو المعلومات الإيضاحية المقدمة مع البيانات المالية سواء في شكل إيضاحات أو جداول مرفقة أو في صلب البيانات نفسها وتعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات التي

¹ عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل للنشر و التوزيع ، الكويت ، 1990 ، ص 322

² محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2004 ، ص 29

³ جمال عبد العزيز العثيمين ، الإفصاح و الشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في البورصة ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة 2010 ص 125

⁴ ضيف الله محمد الهادي ، أثر تطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2014 ، ص

تقدم إلى مستخدميها كاملة وصحيحة وملائمة لغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية"¹

- " هو كشف وإظهار المعلومات الاقتصادية ، سواء المالية أو غير المالية ، الكمية أو النوعية التي توضح الوضعية المالية للشركة وأدائها"²

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج بان الإفصاح هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي ونعني بذلك تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة.

ثانيا : أنواع الإفصاح المحاسبي :

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجعي الحسابات من جهة ، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى ، ويمكن القول أن أنواع الإفصاح المحاسبي هي كالتالي:

1- الإفصاح الكامل : هو نقل مستوى الإفصاح إلى مستوى أعلى بحيث يتم العمل تشريعيا وتطبيقيا على الإفصاح عن كافة المعلومات المؤثرة على مالية الوحدة المحاسبية .وقد يواجه هذا النوع من الإفصاح مشكلات على أرض الواقع أقلها أنها أحيانا تضلل بعض المستفيدين حيث أن التعمق في التفاصيل يعطي أحيانا نتائج عكسية.

2- الإفصاح الكافي : ويعني أن يتم تحديد المعلومات الكافية للمستفيدين قبل المشرعين ويلزم تطبيقها , ويحدد فيها الحد الأدنى من المعلومات .وفي ظل صعوبة تحديد مستوى الإفصاح في أي مجتمع يلزم تحديد حد أدنى يلزم الإفصاح عنه³.

3- الإفصاح الوقائي : ويقصد به أن يتم الإفصاح في التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن بهدف حماية المجتمع المالي وبخاصة المستثمر العادي الذي لديه قدرة محدودة على استعمال القوائم المالية.

¹ تامر سمير أحمد شحات ، أثر الإفصاح المحاسبي عن ربحية السهم على القرار الاستثماري ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الفصل الدراسي 2013/2014 ص 7

² Nermeen F , Shehata , Theories and determinants of , voluntary Disclosure Accounting and Finance Research , Journal vol 3 , N° 1 , December 2014 , P 19

³ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض السعودية ، 2009 ، ص 590 _ 591

4- الإفصاح التقيفي (الإعلامي) : ظهر نتيجة لزيادة أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية مثل الفصل بين العناصر المادية وغير المادية في القوائم المالية والإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي وسياسات الإدارة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح¹.

5- الإفصاح الشامل : يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الشامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم².

6- الإفصاح الإلزامي : يتم الإفصاح هنا وفقاً لما نصت عليه القوانين المختصة وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة إلا أن القوانين المختصة لم توليها الاهتمام الكافي لإظهارها³.

7- الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية⁴.

8- الإفصاح العادل : يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب الأمر إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى⁵.

ثالثاً : أهمية الإفصاح المحاسبي :

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم ، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ويمكن تحديد أهمية الإفصاح في النقاط التالية :

- إتاحة الفرصة للمساهمين الإطلاع على المركز المالي ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة كانت تظهر من خلال تثبيت حقوق الملكية أو رأس مال الأسهم وبيان الزيادة أو النقص التي حدثت خلال العام⁶.

¹ علي عبد الله شاهين ، النظرية المحاسبية ، مكتبة آفاق للطباعة والنشر ، غزة ، 2011 ، ص 188-191

² محمد طييفور أمينة ، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك في ظل IAS/IFRS ، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2016/2017 ، ص 134

³ طرشي محمد ، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد 03 ، العدد 05 ، جامعة الشلف ، 2017 ، ص 108

⁴ أحمد محسن حسن ، دور الإفصاح المحاسبي في استمرارية الشركات ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 10 ، العدد 03 ، 2018 ص 433

⁵ موسى عيسى محمد بابكر ، أثر الإفصاح عن رأس المال الفكري على جودة المعلومات المحاسبية ، مداخلة ، المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2017 ، ص 273

⁶ حسين القاضي _ مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، منشورات كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2013 ، ص 279

- يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه هذه الأسهم ، كذلك يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك زيادة حجم التعامل لهذه الأسهم.¹
- تبرز أهمية الإفصاح على المستوى الداخلي في طبيعة الشركة فوجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية ويقلل من تعارض المصالح داخل الشركة بين جميع أطراف الوكالة من خلال تماثل المعلومات داخل الشركة وتفعيل نظام المساءلة داخل الشركة.²
- توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة ، والتي تساعد مستخدمي القوائم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.³
- يساعد على توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على كفاءة أدائها في تنمية حقوق المساهمين.⁴
- يساعد الإفصاح في إعداد التقارير الخاصة بالأنشطة للوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة المجتمعية التي تتواجد فيها.⁵

المطلب الثاني : المقومات والعوامل المؤثرة في الإفصاح :

أولا : مقومات الإفصاح : يتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

1- المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية : تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات وقد كرس (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية

¹ كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 19

² عبد الباسط مداح ، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018/2017 ص 77

³ صيوذة إيناس ، أهمية إلتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولية الأول عرض القوائم المالية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2018/2017 ص 97

⁴ أحمد قايد نور الدين _ بن زاف لبنى ، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية للقوائم المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2018 ، ص 130

⁵ محمد المعتز المجتبي إبراهيم ، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار ، مجلة أمارياك ، المجلد 06 ، العدد 16 ، 2015 ، ص 131

وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب لأن تحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات سيساعد أيضا في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات ذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية سوف تتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تملكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة أو خبرة في تفسير تلك الإيضاحات.

2- الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية : يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات

المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بمقياس أو خاصية الملائمة وفي تعريفه لخاصية ملائمة المعلومات يقول (Shwyder) ما نصه : " تعتبر معلومة ما ملائمة لمستخدم معين ، إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين " لذا لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه ، إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل¹.

3- طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها : بعد تحديد الأطراف المستخدمة

للمعلومات ثم الغرض من استخدامها ، تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، ولأن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات ، الأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عنها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية من المعلومات التي تظهر في تلك القوائم. ومن بين أهم هذه القيود الأهمية النسبية والحيلة والحذر لأن الدعوة لتوسيع حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يجب ألا تعني الإفراط بالتفاصيل التي قد تؤدي في نتائجها لأثار عكسية تربك المستخدمين.

4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية : يفترض الباحثان (Ijiri.and Jaedicke) بأن

"البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات ، ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة" عموما جرى العرف أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات

¹ وليد ناجي الحياي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الجزء الثاني ، ص 371 _ 374

الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى تلحق بها¹.

5- الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات : وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها ،وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية ، و يعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي لتقارب أو تباعد الفترات الزمنية².

ثانيا : العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي :

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية ويمكن تقسيمها على عدة عوامل منها³:

1- العوامل البيئية : تختلف التقارير المالية من دولة إلى أخرى لأسباب اجتماعية و اقتصادية و سياسية وعوامل ناتجة من المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على الشركة بغرض المقارنة بين الشركات وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها .

2- عوامل تتعلق بالشركة : إذ تتكون من الآتي :

- حجم الشركة وذلك لوجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح.
- طبيعة وعدد المساهمين وذلك لوجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح.
- تسجيل الشركة في سوق الأوراق المالية إذ يعمل بالشروط التي يضعها السوق.
- مراقب الحسابات إذ يقوم المراقب بتقويم الإفصاح عند التدقيق.

3- عوامل تتعلق بالمعلومات : تتأثر درجة الإفصاح عن المعلومات ولاسيما في مقدار توفر الملائمة والثقة بهذه المعلومات فضلا عن القابلية للتحقق والمقارنة.

4- القوانين والتشريعات : للقوانين والتشريعات السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية إثر مهم جدا في مجال الإفصاح وكذلك المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المحلية فهي أيضا تؤثر بدرجة كبيرة على الإفصاح.

¹ محمد مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص 342 _ 346

² صديقي مسعود _ صديقي فؤاد ، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مداخله ، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ، جامعة المسيلة ، 2012 ، ص 5

³ أحمد مهدي هادي الغنزي ، تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العراق ، المجلد 16 ، العدد 4 ، 2014 ، ص 230 _

المطلب الثالث : الشفافية وكفاية الإفصاح :

ظهر مصطلح شفافية الإفصاح في وسائل الإعلام المتخصصة في الشؤون المالية أو من قبل المستثمرين في سوق المال وكذا من قبل الجهات الرقابية كأحد الخصائص الرئيسية لجودة التقارير المالية و التي يجب أن تتوفر في تلك التقارير و المعلومات التي تساعد المستثمرين والمقرضين على اتخاذ مختلف القرارات التمويلية والاستثمارية. ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات شفافية الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مظلمة ، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه البيانات والمعلومات.

أولاً : مفهوم الشفافية :

لغة: الشفافية تشير إلى الوضوح وعدم الغموض و اكتمال الرؤية للصورة وكشف جميع الأمور¹.

محاسبيا: يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة أو اسمها فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة ، وعليه فالشفافية هي الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي².

ثانياً: أهمية الشفافية وعلاقتها بالإفصاح :

1. أهمية الشفافية : ما زاد في أهمية الشفافية هو أن الأطراف الخارجية غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الشركات بتقديم ما تحتاجه من المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم و من هنا فإن الشفافية في الإفصاح تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة ، إذ أنها توفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره ، وتظهر أهمية الشفافية في الآتي³:

- الإفصاح عن المعلومات الصادقة والموثوقة في عمليات اتخاذ القرار والتقييم السليم.
- تحسين سمعة الشركة ومنع الممارسات الإدارية الخاطئة.
- ضمان لحقوق أصحاب المصالح.
- مؤشر لوجود النزاهة والكفاءة في العمل.

¹ مدحت محمد أبو النصر ، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، الطبعة الأولى ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2015 ، ص 112

² عزيزة بن سميحة _ مريم طيني ، دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر ، مجلة تاريخ العلوم ، جامعة الخلفة ، العدد 7 ، 2017 ، ص 328

³ طلال محمد علي الجحاوي ، قياس مدى شفافية الإبلاغ المالي للشركات العراقية ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العراق ، المجلد 14 ، العدد 55 ، 2018 ، ص 6 _ 7

- الدليل القاطع لإتباع مبادئ الحوكمة.
- إنعاش السوق المالي عن طريق تحقيق المصداقية في توفير المعلومة المالية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على الاستثمارات الوطنية.
- محاربة الفساد بكافة صوره وأشكاله.

2. **علاقة الإفصاح بالشفافية :** إن مبدأ الإفصاح يشكل مع الشفافية معنى متكامل ، فعند ملاحظة العلاقة بين الشفافية والإفصاح يبدو في بادئ الأمر أن هناك صعوبة في التمييز لما بينهما من ترابط في تكامل الوظائف والأهداف. حيث أن الشفافية ليست بديلا عن الإفصاح وإنما هي وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل.

" يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين " ومنه نستخلص أن الشفافية في الإفصاح هي حلقة الوصل بين الإفصاح و مستخدمي المعلومات المحاسبية والمطلعين عليها ، فالمستخدم يبحث عن الشفافية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها ليدركها ويثق بها ويعتمد عليها لتكون ملائمة في اتخاذ قراراته .

أما الإفصاح فيرتقي ويتكامل بالشفافية إذا تضمنتها المعلومات التي تقدمها مخرجات النظام المحاسبي .

ثالثا : معوقات شفافية الإفصاح :

على الرغم من المميزات التي تقدمها الشفافية لمستخدمي القوائم المالية إلا أنها اصطدمت بمعوقات عملية يمكن ذكرها على النحو الآتي¹ :

1- التكلفة الإضافية لشفافية البيانات : يترتب على الشركة المنتجة للتقارير المالية الدقيقة تكاليف كبيرة تكون الشركة في غنا عنها ، كما يؤدي المزيد من الشفافية دون سقف أو حدود إلى زيادة الأعباء على الشركات ومن ثم سيظهر أثرها في قائمة الدخل ؛ الأمر الذي سيرفضه حاملو أسهم الشركة ، لذلك على الشركة أن توازن بين الشفافية المرتفعة و التكلفة بحيث تلبي حاجات مستخدمي القوائم المالية ومصلحتها الخاصة.

2- الإضرار بالقدرة التنافسية : يؤدي المزيد من الشفافية والإفصاح إلى وضع عمليات وأنشطة الشركة أمام جميع الأطراف بما في ذلك المنافسين ، والذي من المحتمل أن تستخدم تلك البيانات للإضرار بموقع الشركة

¹ سلطان حسن محمد الحامي ، قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، مجلة جامعة الجزيرة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2018 ، ص

التنافسي كما أنها قد تمس الملكية الفكرية أو أسرار المهنة التي من شأن الإعلان عنها إفساد الخطط المستقبلية وإفادة المنافسين على حساب مستقبل الشركة ومصالحها.

3- شفافية المعلومات المهمة : إن الإفصاح عن المعلومات ذات التأثيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة وإضرابات لا تتحملها الشركة ، كما أن إعلانها في وقتها المناسب قد يزيد الطين بله ، ولذلك تتوخى الشركات الحيلة والحذر وربما تؤخر الإعلان عن بعض المعلومات المهمة التي ليس لها علاقة بالجانب التشغيلي للشركة خوفا من التأثير الحاد المتوقع على الشركة وسعر أسهمها في السوق المالي.

المطلب الرابع : العلاقة بين التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

قد بينت الأدبيات المختصة أن التحفظ المحاسبي يحد من الممارسات الانتهازية للمدراء وخصوصا فيما يتعلق بالمركز المالي ونتيجة الأداء مما يساهم في توفير معلومات محاسبية ذات جودة مرتفعة على الأقل من وجهة نظر المستثمرين ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. كما ويسهم تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات والتي تحدث غالبا بين إدارة الشركات وبين باقي أطراف المصلحة الآخرين، وذلك من خلال إلزام إدارة تلك الشركات بالإفصاح المبكر وفي الوقت الملائم عن المعلومات وعدم حجبها عن المستخدمين الأمر الذي من شأنه زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

وقد بينت الدراسات السابقة أن الالتزام بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية قد حصلت على تقرير نظيف من مدقق الحسابات الخارجي حول عدالة القوائم المالية وصدق تمثيلها للمركز المالي ونتيجة النشاط وهذا يعكس ضمنا توفر شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدقق الحسابات.

ويمكن القول أن التحفظ المحاسبي من الأمور الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية لتجنب التضليل والخداع في إعداد المعلومات المستخدمة لإعداد هذه القوائم ، كما وأن تطبيق التحفظ المحاسبي من شأنه أن يوفر الموثوقية في القوائم المالية من خلال الإفصاح عن المعلومات في موعدها ، مما يساهم في زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

ويتبين أن هناك العديد من المنافع للتحفظ المحاسبي التي تشمل تقديم معلومات يمكن أن تعتمد عليها الأسواق المالية ، فإذا كانت المعلومات غير دقيقة بدرجة كافية تكون غير جديرة بالاعتماد والموثوقية ، وبالتالي

يؤدي إلى تخفيض القيمة الملائمة للمعلومات ، ولذلك فملائمة المعلومات يمكن أن يكون لها ارتباط إيجابي بالتحفظ ، ذلك أن التحفظ المحاسبي مرتبط بانخفاض القيمة الملائمة للمعلومات¹.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة رجب سعيد محمود أبو جراد 2015

بعنوان : "العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمة المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" هدفت الدراسة إلى:

- دراسة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وتطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
 - اختبار مستوى تأثير التحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين
 - اختبار مستوى تأثير تطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين
- حيث قام الباحث بتسليط الدراسة على المصارف المصنفة كمصارف محلية حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية مابين عام 2008 – 2014، وقد بلغ مجتمع الدراسة 7 مصارف، وقد تم إجراء مسح شامل لها، وكان تعدد المشاهدات الكلية 49 (مشاهدة/ سنة)

حيث قام الباحث بتسليط الدراسة على المصارف المصنفة كمصارف محلية حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية مابين عام 2008 – 2014 ، وقد بلغ مجتمع الدراسة 7 مصارف، وقد تم إجراء مسح شامل لها، وكان تعدد المشاهدات الكلية 49 مشاهدة /سنة (ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة من خلال قياس التحفظ المحاسبي بمقياسين هما نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية والمقياس المعتمد على المستحقات في حين استخدمت الدراسة لقياس الحاكمة المؤسسية 7 مؤشرات هي (أنظمة التدقيق المتبعة، مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين الداخلية، مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة، المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء

¹ ماهر ناجي علي _ أمير صاحب شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 10

التنفيذيين، ملكية الأسهم، السياسات المستقبلية) وذلك بما يتناسب مع دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين لعام 2014 كما قامت الدراسة بقياس جودة الإفصاح من خلال تعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين والمصادق عليها من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني. واستخدمت الدراسة برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات واختبار العلاقات.

وأظهرت نتائج الدراسة:

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تحفظ المصارف المحلية الفلسطينية في تقاريرها المالية، وتطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية.
- لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- يؤثر مستوى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- يوجد أثر واضح لأنظمة التدقيق المتبعة ومستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة والسياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

ومن أهم توصيات الدراسة:

- تطبيق إجراءات رقابية أكثر صرامة على القطاع المصرفي في فلسطين لإلزام شركاتها بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية بالإضافة إلى التوافق على آلية معينة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي.
- تشجيع المصارف بالمزيد من الإفصاح في تقاريرها المنشورة ووضع حوافز أو تسهيلات للمصارف التي تلي ذلك. وفرض عقوبات على المصارف في حال عدم التزامها بالإفصاح.
- ضرورة أن تقوم المعاهد والجامعات الفلسطينية وجمعية المحاسبين والمدققين بتطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتشمل التطورات الاقتصادية العالمية وخصوصاً فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي والحاكمة المؤسسية والإفصاح بهدف إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية.

2- دراسة عبد الله ثعلب العتيبي 2016

بعنوان " دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على شركات المساهمة المسجلة بسوق الأسهم السعودي"

تهدف الدراسة :

- تحديد المفهوم المعاصر للتحفظ المحاسبي والعوامل التي ساهمت في وجوده بالبيئة السعودية.
- استعراض الأسس النظرية لقياس التحفظ المحاسبي في إطار المفاهيم الرئيسية للبحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال.
- قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية من وجهات نظر عديدة ، وأثره على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية.
- ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث منهج البحث العلمي القائم على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي ، حيث قام بتحميل مقاييس التحفظ المحاسبي ، ومحاولة استنباط بعض مؤشرات القياس التي تساعد على التطبيق من خلال اختبار فروض البحث على عينة من الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودية حيث تم اختيار 48 شركة من الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودية حتى نهاية عام 2012.
- وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن طبيعة الصناعة ، واستخدام التكنولوجيا العالية ، في الصناعة أدى إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي.
- أن التحفظ المحاسبي بالشركات المساهمة في القطاع الخاص ، أعلى من درجة التحفظ بالشركات التابعة للقطاع العام ، نتيجة لاختلاف الجهات القائمة بالرقابة المالية.
- إن زيادة استخدام آليات الحوكمة بالشركات أدى إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.
- لم يثبت إحصائياً تأثير زيادة التحفظ المحاسبي على القيمة الملائمة للمعلومات بالقوائم والتقارير المالية.
- لم يثبت إحصائياً تأثير حجم المديونية بالشركات على درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لهذه الشركات.

وأوصت الدراسة :

- أن يتم التمسك بالتحفظ المحاسبي لدى مكاتب المراجعة ، عند فحصها للقوائم المالية لشركات المساهمة.
- التوصية بعدم التخلي عن التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بشرط أن يكون الالتزام بالقواعد المتحفظه متسق من سنة لأخرى حتى لا يحدث تلاعب بالأرباح المحاسبية.

3- دراسة عبد الرحمن محمد سليمان 2016

بعنوان " أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية IFRS الشركات المدرجة في بورصة فلسطين" تهدف الدراسة إلى:

- تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استخدام التحفظ المحاسبي.
 - بيان أثر التحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية.
 - بيان أثر التحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية.
- ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في توضيح الجانب النظري أما الجانب الميداني فاعتمد الباحث على الاستبيان الذي أعد خصيصاً لهذا الغرض كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة حيث يتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين والعاملين في الأقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم 260 مفردة وتم استخدام العينة العشوائية الطبقية لاختيار عينة الدراسة والبالغ عددها 155 مفردة

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية:

- يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استخدام التحفظ المحاسبي .
- يوجد أثر للتحفظ المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

على ضوء النتائج أقر الباحث التوصيات التالية:

- ضرورة مزيد من الالتزام من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق المعايير الدولية التي تتسم بالتحفظ المحاسبي لتحسين كفاءة أدائها والمحافظة على قيمتها.
- القيام بمزيد من التحفظ المحاسبي للحد من عدم تماثل المعلومات وتجنب مخاطر نشرها بين أطراف التعاقد المرتبطة بالشركة.
- ضرورة مراجعة الإطار المفاهيمي المشترك لإعداد التقارير المالية بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية القاضي باستبعاد التحفظ المحاسبي لما يقدمه من فوائد من بينها المحافظة على ممتلكات المساهمين والمقرضين.

4- دراسة أشرف محمد صلاح زكي أبو حميدة 2017

بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة"

هدفت هذه الدراسة

- قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
 - اشتقاق النسب المالية الدالة على القيمة الاقتصادية المضافة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
 - التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة لتلك الشركات.
- ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي، واشتقاق النسب المالية الدالة على القيمة الاقتصادية المضافة لكل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وعددها 49 شركة، و قد تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين منذ عام 2010 التي تتوفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2010 لغاية 2015 مع استثناء قطاع البنوك، لخضوعه لقوانين محددة من حيث كفاية رأس المال، حيث يعتمد هذا القطاع على الديون بشكل كبير بخلاف باقي القطاعات، وبالتالي كانت العينة النهائية التي تم إجراء الدراسة عليها تتكون من 24 شركة ، بواقع 92 ملاحظة
- وأظهرت نتائج الدراسة :

- أكثر القطاعات تحفظا هو قطاع التأمين وأقلها تحفظها قطاع الاستثمار.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التحفظ المحاسبي.
- العلاقة بين ممارسة شركات كل من قطاع الصناعة ، الخدمات ، التأمين للتحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة طردية لكنها غير دالة إحصائيا في قطاع الاستثمار.

وأوصت الدراسة:

- ضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي.
- إلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ ضمن مستويات معقولة كي تزيد من موثوقية المعلومات المعروضة والمتاحة لمستخدمي القوائم المالية.

- يتوجب على إدارة السوق المالي الفلسطيني بالتعاون مع الجهات الحكومية والمهنية ذات العلاقة عقد المزيد من ورشات العمل والندوات الفنية المتخصصة بهدف توجيه إدارة الشركات المساهمة الفلسطينية إلى الالتزام بالمستوى المقبول للتحفظ المحاسبي داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة.

5- دراسة ماهر ناجي علي وأمير صاحب شاكر 2017

بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية" دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى

- التعرف على مفهوم وأهداف وأهمية التحفظ المحاسبي.
 - التعرف على مفهوم و أهداف وأهمية وطرق قياس شفافية الإفصاح.
 - قياس التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح في الشركات عينة البحث.
 - بيان أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اختيار عينة مكونة من 08 شركات صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لفترة 5 سنوات من سنة 2011 ولغاية 2015، وبواقع 40 مشاهدة وقد تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية واستخدام مقياس لقياس شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة للشركات، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي في إجراء الاختبارات الإحصائية للوصول إلى النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ينتج عن تطبيق التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح أهمية كبيرة لا تقتصر على الشركة وحدها فحسب بل يمتد لجميع الأطراف المتعاملة مع الشركة.
 - التزام عدد كبير من الشركات الصناعية العراقية بتطبيق التحفظ المحاسبي.
 - هناك أثر وعلاقة ارتباط بين التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
 - هناك تباين واضح في مستوى شفافية الإفصاح في الشركات العراقية.
- ومن أهم التوصيات هي أن تسعى جميع الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي بالإضافة إلى التزامها بتحقيق شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لما له من أهمية كبيرة تعود على الشركة وأصحاب المصالح ككل.

6- دراسة ليلي الطويل وسوسن شاهين 2017

بعنوان " أثر التحفظ المشروط في تكلفة الأسهم "دراسة تجريبية في سوق الكويت للأوراق المالية "

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تقييم مدى تطبيق الشركات الخدمية في سوق الكويت المالي للتحفظ المحاسبي المشروط.
 - اختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في تكلفة الأسهم.
- ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثتين على نموذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي وعلى نموذج خصم التوزيعات النقدية لقياس تكلفة الأسهم Khan & Watts 2009 ويتمثل المجتمع الإحصائي للدراسة بالشركات الخدمية المدرجة في السوق المالي الكويتي وهي 18. وأجريت الدراسة على 15 حيث تم استبعاد الشركات التي تم إيقاف التداول على أسهمها وعلى فترة زمنية تمتد من 2010 إلى 2015 حيث بلغ عدد المشاهدات الإجمالية 90 مشاهدة. وتم استخدام البرنامج الإحصائي لتحليل البيانات STATA.
- وكانت نتائج الدراسة:

- تتبع الشركات الخدمية المدرجة في سوق الكويت المالي التحفظ المحاسبي المشروط.
- يؤثر تطبيق التحفظ المحاسبي عكسا في تكلفة الأسهم وبالتالي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الأسهم.
- إن تخفيض تكلفة الأسهم الناتج عن ممارسات التحفظ المحاسبي يعد مؤشرا لتحقيق منفعة القرار للمستثمر.

بناء على النتائج كانت التوصيات التالية:

- ضرورة الاستمرار بتطبيق التحفظ المحاسبي المشروط بالرغم من استبعاد المنظمات المهنية للتحفظ كخاصية غير مرغوبة للمعلومات المحاسبية.
- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يحقق منفعة للمستثمر وهذا ما يستدعي إعادة النظر في استبعاد التحفظ كخاصية غير مرغوبة وإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

7- دراسة ناظم شعلان جبار 2017

بعنوان " قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "

تهدف الدراسة

- الكشف عن مدى صحة ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي.
- بيان مستوى التباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ولتحقيق أهداف الدراسة** اعتمد الباحث نموذج Basu في اختبار فرضية البحث بشأن قياس مدى ممارسة الشركات عينة البحث للتحفظ المحاسبي فضلاً عن بعض الإحصاءات العامة المتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري وتم استخدام تحليل التباين في سبيل معرفة التباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و أختار الباحث عينة للدراسة تتكون من 25 شركة مساهمة من الشركات العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك للفترة من عام 2010 وحتى 2014 وتمثل الشركات محل الدراسة أربعة قطاعات اقتصادية مختلفة وقد تم استبعاد 10 من تلك الشركات بسبب عدم نشر قوائمها المالية على كل من موقع هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية خلال مدة البحث.

نتائج الدراسة

- تمارس غالبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي.
- وجود تباين بين القطاعات الاقتصادية في ممارسة السياسات المتحفظة ويعزى ذلك إلى كون التحفظ المحاسبي يعد أحد الآليات الفعالة في تنظيم عقود الشركة مع مختلف الأطراف الأخرى فضلاً عن تجنب التعرض إلى مخاطر التقاضي.
- ينجم عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة بالقوائم المالية العديد من المنافع الاقتصادية مثل تحسين كفاءة عقود المديونية وخفض تكلفة رأس المال مما ينعكس إيجاباً على قيمة المنشأة.

وأوصت الدراسة :

- التشديد على توعية مستخدمي القوائم المالية وانعكاساته على قراراتهم الاقتصادية من خلال عقد عدد من الدورات والندوات لغرض توضيح أهمية الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي.
- ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بإلزام الشركات بتطبيق التحفظ المحاسبي وجعله شرطاً من شروط الإدراج في السوق المالية.
- ضرورة مراعاة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية.

- ضرورة تطوير مؤشر لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة بالشكل الذي يضمن تحسين شفافية هذه التقارير وترشيد قرارات مستخدميها.

8- دراسة إسماعيل قزال 2018

بعنوان: "تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة من 2011 - 2015 تهدف الدراسة إلى:

- محاولة معرفة مدى تطور الممارسة المحاسبية بعد سنوات من تبني النظام المحاسبي المالي.
 - محاولة الوقوف على واقع ممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.
 - الوقوف على واقع ممارسات إدارة الأرباح بنوعيتها بتضخيم الأرباح أو تخفيضها وهو ما يصطلح عليه بتمهيد الدخل.
 - قياس أثر ممارسات التحفظ المحاسبي من خلال ممارسات إدارة الأرباح.
- من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها والإجابة على الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- أما بخصوص الجانب التطبيقي فقمتم استخدام المنهج الإحصائي من خلال تطبيق نماذج قياسية لمتغيرات الدراسة الرئيسية حيث تم استخدام ثلاثة نماذج لقياس التحفظ المحاسبي وهي نموذج نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية ونموذج المستحقات غير التشغيلية ونموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي ولقياس ممارسة إدارة الأرباح تم استخدام نموذج جونز المعدل 1995 المعتمد على المستحقات الاختيارية ، ولقياس ممارسات تمهيد الدخل تم استخدام نموذج Eckel. 1981 واشتملت الدراسة على عينة من شركات المساهمة الجزائرية بلغت 47 مجموع 235 مشاهدة للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015 ومن أهم توصيات الدراسة:

- وجود مستوى مرتفع للتحفظ المحاسبي خلال سنوات الدراسة بشكل متفاوت ويفسر ذلك للخصوصية القانونية والاقتصادية التي تميز البيئة الجزائرية.
- انخفاض درجة ممارسة إدارة الأرباح في القوائم المالية لشركات المساهمة الجزائرية.
- لم تبت النتائج أن لسياسات التحفظ المحاسبي علاقة أو تأثير على مستوى ممارسة تمهيد الدخل.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- دراسة George Iatridis 2011

بعنوان :

« Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism »

" الإفصاحات المحاسبية وجودة المحاسبة والتحفظ المشروط وغير المشروط "

تبحث هذه الدراسة في دوافع الشركات المدرجة في المملكة المتحدة عند الإبلاغ عن إفصاحات محاسبية عالية ومنخفضة الجودة. كما يفحص العلاقة بين جودة البيانات المالية المنشورة وممارسات إدارة الأرباح. على سبيل المثال ، قد يتم ربط الإفصاحات المحاسبية منخفضة الجودة بإدارة الأرباح. تبحث الدراسة كذلك العلاقة بين جودة التقارير المالية والإفصاح عن الخسائر في الوقت المناسب وعناصر المحاسبة التي يصعب التحقق منها ، أي التحفظ ينصب التركيز هنا على التحفظ المشروط وغير المشروط وارتباطها بالمتغيرات التي تؤثر على الكشف غير المتماثل عن الخسائر.

تشير النتائج إلى أن الشركات التي تعرض إفصاحات محاسبية عالية الجودة تظهر بشكل عام مقاييس أكبر من حيث الحجم والربحية والسيولة. تميل الشركات التي تشهد تغييراً في الإدارة أو يتم تدقيقها من قبل 4 مدققين كبار أيضاً إلى الإبلاغ عن إفصاحات عالية الجودة. تميل جهات الإفصاح عالية الجودة إلى إظهار احتياجات رأس مال أعلى والمشاركة بشكل أقل في إدارة الأرباح.

تظهر الدراسة أنهم يظهرون قدرًا أكبر من التحفظ المشروط وأقل تحفظاً غير مشروط.

تظهر النتائج أن التحفظ المشروط يرتبط بشكل سلبي بالتحفظ غير المشروط ، حيث يميل الأول إلى تعزيز كفاءة التعاقد ، بينما قد يسهل الأخير الانتهازية الإدارية.

تقدم الدراسة دليلاً على الإفصاح غير المتماثل عن الخسائر للشركات ذات الرافعة المالية العالية. وينطبق الشيء نفسه على الأشخاص ذوي الجودة العالية الذين يعرضون أخباراً سيئة. في المقابل تم العثور على الشركات التي هي في مرحلة النمو لتقديم معلومات محاسبية أقل تحفظاً وأقل صعوبة في التحقق من ذلك من أجل التأثير على آفاق نموها.

2- دراسة Souha Balti 2013

بعنوان : « L'influence Des Normes IFRS Sur Le Conservatism Comptable :

Le Cas Français »

"تأثير المعايير الدولية للإعدادات التقارير المالية IFRS على التحفظ المحاسبي : دراسة حالة فرنسا"

تبحث هذه الدراسة تأثير التبني الإجمالي ل IFRS على التحفظ المحاسبي من قبل الشركات الفرنسية.

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين : الجزء الأول (الفصلان الأول والثاني) يسلط الضوء على أسباب إحجام وتردد المؤسسات الفرنسية عن تطبيق IFRS، في هذه المرحلة ناقشت الباحثة ليس فقط الحجج النظرية ولكن عدد من الأدلة التجريبية التي تدعم فرضيات التأثير السلبي للانتقال إلى المعايير الدولية لإعدادات التقارير المالية على التحفظ المحاسبي ، ويصف الجزء الثاني (الفصلان الثالث والرابع) من الدراسة المنهجية المختارة لتنفيذ البحث وتقديم النتائج التي تم الحصول عليها.

وعلى وجه الخصوص يقترح التحليل التجريبي ما يلي:

- مستوى التحفظ المحاسبي للمؤسسات الفرنسية المدرجة قد انخفض نتيجة اعتماد وتبني المعايير الدولية للإعدادات التقارير المالية IFRS .

- أن المستوى الأدنى من التحفظ المحاسبي أهم للشركات الكبيرة من الشركات الصغيرة.

- أن الانخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي هو أكثر أهمية بالنسبة للشركات المثقلة بالديون مقارنة بالشركات ذات المديونية المنخفضة.

تشير نتائج الدراسة إلى انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي في أعقاب الانتقال أو التبني للمعايير الدولية لإعدادات التقارير المالية IFRS، والتي تجعل من الممكن فهم الانتقادات التي تمت صياغتها في فرنسا ضد المعايير الدولية.

3- دراسة Saad Al-Sakini - Hanan Al-Awawdeh 2015

بعنوان : « The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on

the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies »

" أثر التحفظ المحاسبي وتأثيراته على القيمة العادلة للشركة : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية "

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة (2006- 2013) بناءً على عينة من (30) شركة صناعية أردنية. المعال متغير الدراسة يشمل القيمة العادلة

للشركة ، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة التحفظ المحاسبي بالإضافة إلى خمسة متغيرات رقابية وهي حجم الشركة ونسبة الأصول الإنجازات ، ونسبة الدين إلى الملكية ، ونسبة توزيعات الأرباح، ونسبة الأصول الثابتة. خلصت الدراسة من خلال استخدام الانحدار المشترك ، إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة ، حيث يلعب التحفظ المحاسبي المنخفض دورًا رئيسيًا في القيمة السوقية العادلة للشركات الصناعية الأردنية. هذا يؤكد العلاقة السلبية بين مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة الذي يعكس ضمانيًا العلاقة بين التحفظ ونهج القيمة التاريخية.

كما أظهرت النتائج أن حجم أصول الشركة والربحية من أهم العوامل التي لها تأثير إيجابي على القيمة العادلة للشركات. تؤثر نسبة الديون سلبًا على القيمة العادلة للشركة. في غضون ذلك نسبة توزيع الأرباح والأصول الثابتة ليس لها تأثير على القيمة العادلة.

وأوصت الدراسة أنه من الضروري تطبيق مبدأ التحفظ ويجب ألا تتجاهل قواعد محاسبة القيمة العادلة ومبدأ الحذر ، وهو صمام الأمان ضد أي انعكاسات غير متوقعة على قيم الأصول والإيرادات. قد يكون الاعتماد المفرط على القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة تعرض الشركات لمخاطر السوق والتحركات المفاجئة للأسعار.

4- دراسة SANA'A NM 2016

بعنوان : « The Effect of Accounting Conservatism on Financial

Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies »

"أثر التحفظ المحاسبي على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين الأردنية "

تبحث هذه الدراسة في أثر التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل وحجم الشركة كمتغير رقابي على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء شركات التأمين الأردنية والمتمثلة في العائد على الأصول وربح السهم والقيمة السوقية للسهم للفترة (2007-2014).

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في هيئة السوق المالية الأردنية.

تكونت عينة الدراسة من (12) شركة تأمين أردنية لتحديد ما إذا كانت شركات التأمين الأردنية تمارس سياسات التحفظ المحاسبي.

استخدمت الدراسة نهج الاستحقاق. من أجل اختبار فروض الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد.

من أهم النتائج : أن شركات التأمين الأردنية تمارس سياسات محاسبية تحفظية ، وهناك أثر هام وإيجابي لسياسات التحفظ المحاسبي على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء شركات التأمين الأردنية متمثلة في : العائد على الأصول وريح السهم والقيمة السوقية للسهم للفترة من (2007-2014).

وبحسب النتائج أعلاه قدم الباحث العديد من التوصيات من أبرزها زيادة الرقابة على هيئة الأوراق المالية ومنظمي مهنة المحاسبة والمشرفين الرسميين على تنظيم عمل الشركات في الأردن ، واعتماد الإجراءات المناسبة لتشجيع الشركات على الالتزام بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي.

5- دراسة 2017 Mamoun Al-Debi'e Heba S Warad

بعنوان : «The Impact of Accounting Conservatism and Voluntary

Disclosure on the Cost of Capital of Industrial Companies in Jordan»

" أثر التحفظ المحاسبي والإفصاح الطوعي على تكلفة رأس المال للشركات الصناعية في الأردن "

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر التحفظ المحاسبي والإفصاح الطوعي على تكلفة رأس مال الشركات الصناعية في الأردن خلال الفترة (2009-2013). تم استخدام تحليل الانحدار - طريقة المربعات الصغرى - لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج نموذج العينة الكاملة أن التحفظ المحاسبي والإفصاح الطوعي لهما آثار سلبية كبيرة على تكلفة رأس المال للشركات ، علاوة على نتائج العينات الفرعية التي تميز بين الكبير والصغير ، وكذلك بين الرافعة المالية العالية والمنخفضة. أظهرت الشركات أن العينة الفرعية للشركات الكبيرة والصغيرة تتوافق مع نتائج العينة الكاملة. أظهرت النتائج عبر العينة الفرعية للشركات ذات الرافعة المالية العالية أن الإفصاح الطوعي فقط له تأثير سلبي كبير على تكلفة رأس مال الشركة. من ناحية أخرى ، فإن التحفظ المحاسبي فقط له تأثير سلبي كبير على تكلفة رأس مال الشركة عبر العينة الفرعية لشركات الرافعة المالية المنخفضة.

6- دراسة 2017 Amneh Alkwadi, Munther AL-Nimer, Mohammed Dabaglia

بعنوان : « Accounting Conservatism And Ownership Structure Effect

Evidence From : industriel And Financial Jordanie Listed Compagnies »

"التحفظ المحاسبي وتأثير هيكل الملكية: دليل من الشركات الأردنية الصناعية و المالية المدرجة في السوق المالي"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في الأردن باستخدام عينة من

(99) شركة صناعية ومالية مدرجة في سوق عمان المالي بين عامي 2005-2013

قياس هيكل الملكية من قبل الأطراف الخارجية ، الحكومي ، المؤسسي وتركيز الملكية من ناحية أخرى.

تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال التدابير القائمة على أساس الاستحقاق وقد استخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى وكذلك تحليل الانحدار المتعدد ، وقد تبين أن ثلاثة من المتغيرات المستقلة كانت كبيرة وواحدة ليست كذلك.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير عكسي للملكية الحكومية على التحفظ المحاسبي ، في المقابل تشير الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين الملكية الأجنبية والملكية المؤسساتية مع التحفظ المحاسبي ، ولكن تركيز الملكية لا يؤثر على التحفظ المحاسبي.

بناء على النتائج تقدم هذه الدراسة بعض الأفكار عن الأدبيات الموجودة في هذا الميدان وذلك بالنسبة للأطراف المهتمة بالأمر وتشرح وتنقل بعض الآثار المترتبة على سياسة التحفظ المحاسبي ، بالإضافة إلى ذلك تفتح الدراسة الأبواب أمام الباحثين للنظر في التحفظ المحاسبي بالتفصيل.

7- دراسة 2019 Hanaa AbdelKader El-habashy

بعنوان:

« THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ATTRIBUTES ON ACCOUNTING CONSERVATISM IN EGYPT »

" أثر إسهامات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي في مصر "

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سمات حوكمة الشركات التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية المدرجة.

لاختبار الفرضيات تمت الدراسة على عينة من أكثر (40) نشاطاً غير مالي تم جمعها في الفترة (2009-2014)

تم استخدام نماذج الانحدار لتحليل البيانات. يتم استخدام مؤشر -Givoly & Hayn (2000) كملف معايير قياس التحفظ. آليات حوكمة الشركات المستخدمة في هذه الدراسة يغطي خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية وجودة التدقيق.

كشفت نتائج الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وجودة التدقيق لهما علاقة إيجابية كبيرة مع التحفظ المحاسبي ، علاوة على ذلك فإن الملكية المؤسسية وأسهم الكتل الكبيرة لها ارتباط سلبي كبير. من المرجح أن تكون الشركات ذات القيمة السوقية الأعلى أكثر تحفظاً في تقاريرهم.

للعلم لم تستخدم أي دراسة حتى الآن سبعة متغيرات في قياس سمات حوكمة الشركات في الشركات غير المالية في مصر.

8- دراسة 2019 Ike Rahmadani, 2 Rita Rahayu, 3 Annissa Rahman

بعنوان : « THE EFFECT OF CONSERVATISM ACCOUNTING ON FAIR VALUE OF COMPANIES LISTED IN INDONESIA STOCK EXCHANGE »

" أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة في الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا "

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وإثبات أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة بشكل تجريبي للشركات في إندونيسيا.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة (2014-2016) من خلال عملية اختيار العينات باستخدام معايير معينة ، تم إجراء 1095 ملاحظة تم الحصول عليها.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة، أي أنه كلما ارتفع مستوى التحفظ قلل من القيمة العادلة للشركة ، على العكس من ذلك كلما انخفض مستوى التحفظ ، سيزيد من القيمة العادلة للشركة.

المطلب الثالث : علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بالتحفظ المحاسبي ، فبعض هذه الدراسات تناولت دوافع التحفظ المحاسبي ، والبعض الآخر اهتمت بالآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي ، وأخرى اهتمت بنماذج قياس التحفظ المحاسبي ، ودراسات أخرى اهتمت بأثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية والإفصاح وتلك هي التي تمثل مجال اهتمام الدراسة الحالية.

تمثلت استفادتنا من الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

- دعم التأصيل النظري لمفاهيم كل من التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح والعلاقة بينهم من خلال الاستعانة بالدراسات العربية والأجنبية السابقة.
- إجراء المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة والدراسة الحالية.
- مناقشة وتحليل الدراسات السابقة
- في ضوء دراسة وتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:
- لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه للتحفظ المحاسبي ، على الرغم من عدم وجود اختلاف بينهم بشأن مضمون التحفظ المحاسبي ودوره الجوهرى في الممارسة المحاسبية.

- الانتقادات التي تم توجيهها للحفاظ المحاسبي والتي ترى ضرورة التخلي عنه وعدم التمسك به في الممارسات المحاسبية لأنه يؤدي إلى تشويه المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ، وهذه الانتقادات تعد السبب والدافع الرئيس لتزايد الدراسات الأكاديمية الخاصة بالحفظ المحاسبي. حيث تعد هذه الدراسة إمتدادا واستكمالا للأدبيات المحاسبية التي تناول مفهوم الحفاظ المحاسبي.
- وتتقاطع الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في عدة محاور نذكر منها:
- تناول مفهوم الحفاظ المحاسبي حيث نوقش بشكل كبير وواسع في الدراسات الأجنبية والعربية خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة في الأسواق العالمية.
- استخدام المنهج الوصفي التحليلي في أغلب الدراسات السابقة في الجوانب النظرية.
- استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في الدراسة التطبيقية من أجل التحليل والاختبار.
- أما ما ميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة فتمثل فيما يلي:
- محدودية الدراسات الجزائرية التي تناولت سياسة الحفاظ المحاسبي ، حيث تعتبر دراستنا من أوائل الدراسات في الجزائر التي تبحث في العلاقة بين المتغيرات المدروسة.
- من حيث مجتمع وعينة الدراسة فقد تناولت دراستنا العلاقة بين الحفاظ المحاسبي وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية الجزائرية والتي تختلف من حيث الخصائص الاقتصادية والسوقية على غرار الاختلاف من الناحية التنظيمية والتشريعية عن الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل استعرضنا المفاهيم النظرية المتعلقة بسياسة التحفظ المحاسبي من خلال مناقشة مفهوم التحفظ المحاسبي وعرض وجهات النظر بشأن هذا المفهوم فضلاً عن إبراز الدوافع وراء الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبي. وتبين أن التحفظ من أهم القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي المعاصر بعد الانتقادات الموجهة له وذلك بسبب تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

إضافة إلى ذلك تناولنا الإفصاح المحاسبي بالتطرق إلى أهدافه وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه وعلاقته بالشفافية ، وأتضح أن مبدأ الإفصاح يشكل مع الشفافية معنى متكامل ، حيث يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المحاسبية.

ويمكن القول أن التحفظ المحاسبي من الأمور الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية لتجنب التضليل والخداع في إعداد المعلومات المستخدمة لإعداد هذه القوائم ، كما وأن تطبيق التحفظ المحاسبي من شأنه أن يوفر الموثوقية في القوائم المالية من خلال الإفصاح عن المعلومات في موعدها ، مما يسهم في زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق للدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة و المتمثل في أثر التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، سيتم من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط العناصر النظرية على أرض الواقع من خلال أخذ عينة من الأكاديميين والمهنيين في موضوع الدراسة بولاية الوادي، نموذجاً للدراسة ، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إتباع إجراءات منهجية تسمح بتحديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يمكن الحصول عليها ، وسنحاول التطرق إلى الإطار الميداني للبحث من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الإستبانية وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الأدوات والوسائل التي تم من خلالها جمع البيانات التي سيتم اعتمادها في هذه الدراسة من اختبار الفرضيات ، كما سوف يتم التطرق إلى الإطار والظروف التي تم فيها إعداد الاستبيان باعتبارها ما تم الاعتماد عليها في الدراسة ، إضافة إلى ذلك سوف يتم التطرق إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فإننا استخدمنا أداة الاستبيان معتمدين في ذلك على الجانب النظري والدراسات السابقة في صياغة عبارات الاستبيان وتعديلات واقتراحات الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين.

أولاً: مجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة

1- مجتمع الدراسة : يعرف مجتمع الدراسة بأنه: "جميع المفردات التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها"، وبالتالي فإن مجتمع هذه الدراسة يتمثل في عينة مكونة من مجموعة من الأكاديميين والمهنيين ، بحيث اعتبرنا المجتمع الكلي هو فقط عدد المهنيين والأكاديميين المتخصصين في المجال بولاية الوادي .

2- عينة الدراسة : كما وضحنا سابقا فإن هذه الدراسة الميدانية ستتم على عينة من مجموعة الأكاديميين والمهنيين في موضوع الدراسة بولاية الوادي. وبلغ عدد المستجوبين (60) فردا تم توزيع استبيان بطريقة مباشرة للمعنيين بالأمر وهذا نتيجة إختيارنا لأسلوب العينة القصدية والتي تعني أننا نوجه الاستمارة قصدا للشخص المعين، ويعتبر هذا الأسلوب من العينات غير الاحتمالية ، لكن استخدمناه لنضمن أكثر دقة في الحصول على نتائج مهمة وصالحة للتعميم.

ثانياً: تحديد مصادر البيانات وطريقة جمعها

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على مصدرين أساسيين للبيانات ، حيث قمنا بجمعها من خلال المصادر الأولية والثانوية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وتمثلت فيما يلي:

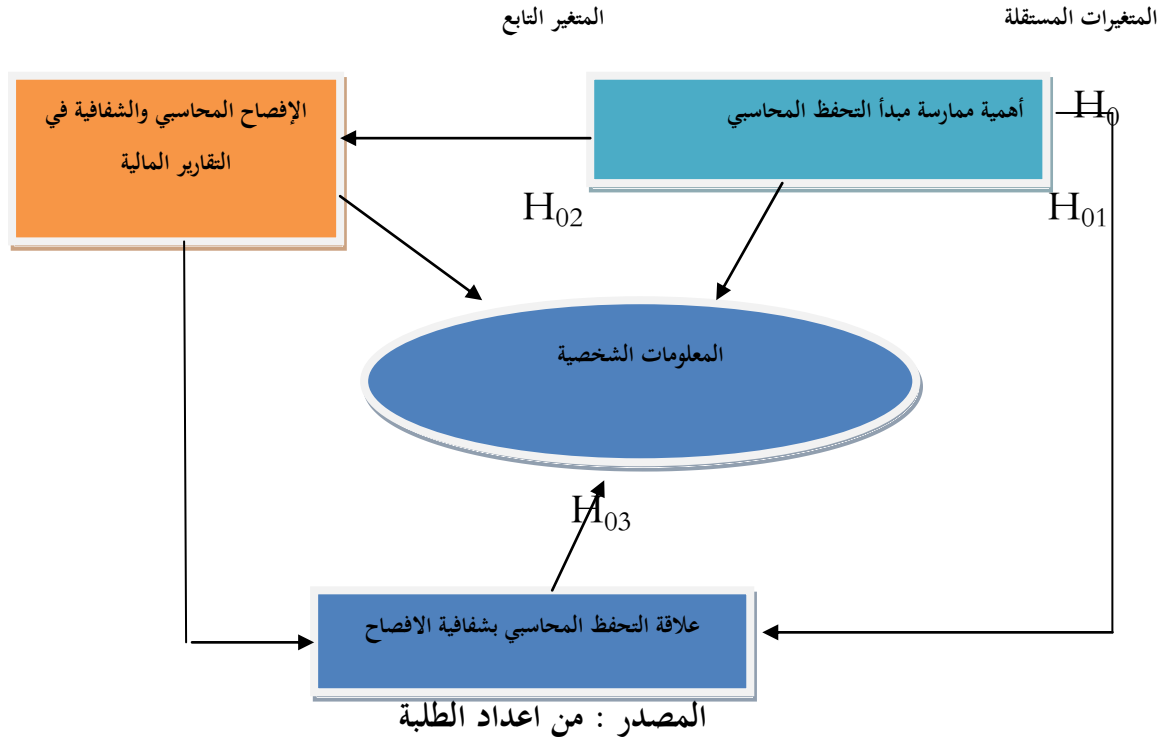
1- المصادر الثانوية : تمثلت المصادر الثانوية للدراسة في مجموعة من الكتب والمقالات العلمية والبحوث الجامعية إضافة إلى الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى موضوع بحثنا.

2- المصادر الأولية : تتمثل المصادر الأولية للدراسة في أداة الاستبيان وتم توزيعه إلكترونيا ، بهدف تجميع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة ومعالجتها إحصائيا بالاستعانة ببرنامج spss.

ثالثاً: نموذج الدراسة : بما أن إشكالية بحثنا تتمحور حول أثر التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية اعتمدنا في الاستبيان على متغيرين أساسيين هما المحور الاول يتعلق بالتعرف على أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل ، والمحور الثاني يتعلق بالتعرف على الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، وأتبعنا هاته المحاور بمحور يربط المتغيرين معا ، ولكن إحصائيا سوف نعتمد على متغيرين فقط المستقل هو المحور الاول ، والتابع هو المحور الثاني ، أما المحور الثالث سوف يكون لتأكيد النتائج وصحة العلاقة بناءا على إجابات أفراد العينة

وسيكون النموذج كالأتي والذي سوف نستخرج منه فرضيات الدراسة التطبيقية :

الشكل رقم (02-01) نموذج الدراسة



المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى توضيح أداة الاستبيان المستخدم في الدراسة وآلية تصميم الاستبيان وهيكل الاستبيان والهدف من استخدامه وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة .

أولاً: الاستبيان المستخدم في الدراسة :

1- تصميم استمارة الاستبيان : يعتبر الاستبيان: " الأداة الأكثر استخداماً في البحوث الاجتماعية والإنسانية إذ يعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائه على مجموعة من الأسئلة أو العبارات ويطلب من المستجوبين الإجابة عليها ويتم توزيع الاستبيان عادة باليد أو من خلال إرسالها إلى المستجوبين عبر البريد وغيرها"¹.

من خلال هذه المرحلة قمنا بتصميم أسئلة الاستبيان بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث.

وقد تم إعداد الاستبيان عبر المراحل التالية:

- تجميع المعلومات من الدراسات والبحوث الجامعية السابقة.
- إعداد مجموعة من الأسئلة المبدئية بناءً على استبيان أولي.
- تعديل الاستبيان الأولي بناءً على تعديلات الأستاذ المشرف على الدراسة.
- الاستبيان في صورته النهائية.
- توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة.

2- توزيع الاستبيان: نظراً لظروف الحجر الصحي بسبب فيروس كورونا " كوفيد 19 " وصعوبة الالتقاء مع الأكاديميين والمهنيين ، فإنه تم توزيع بطريقة غير مباشرة حيث تم تحويل الاستبيان إلى استبيان إلكتروني ، وفي النهاية تحصلنا على مجموع الردود بعدد بلغ 60 فرداً. وتم تفرغ الإجابات في ملف Excel وبعد فحص جميع الردود تبين لنا أن ردود المستجوبين كلها صالحة للتحليل والمعالجة الإحصائية ، ومن ثم تم تفرغ الإجابات في البرنامج الإحصائي للقيام بالتحليل .

ثانياً: هيكل الاستبيان ونوع توزيع البيانات.

1- هيكل الاستبيان : لقد خالصنا إلى بناء استبيان مكون من 29 عبارة، وتضمن الاستبيان جزئين على النحو التالي:

الجزء الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجوب (الصفة ، المستوى العلمي ، المستوى الوظيفي، الخبرة).

¹ طويطي مصطفى _ وعيل ميلود ، مطبوعة جامعية موسومة بـ " أساليب تصميم و إعداد الدراسات الميدانية - منظور إحصائي " - ، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة ، بتاريخ 30 جوان 2014، متوفر على الرابط - <http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/3327> ص 28

الجزء الثاني: وبدوره تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الاول : يتعلق بالتعرف على أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي. وتضمن (11) عبارة.

المحور الثاني: يتعلق بالتعرف على الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية وتضمن (08) عبارات.

المحور الثالث : يتعلق بالتعرف على علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح وتضمن (10) عبارات.

كما وضحنا سابقا فإنه روعي في صياغة عبارات الاستبيان طريقة تتيح للمستجوبين فرصة الإجابة عنها بكل وضوح ووفقا للدراسات السابقة فإن معظمها تعتمد على مقياس ليكارت (Likert Scale) الخماسي ، بحيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية : (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل رقميا (1،2،3،4،5) على التوالي:

جدول رقم (01-02): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة/الترميز	01	02	03	04	05

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت (Likert Scale)

لإعداد دليلًا لموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان : فإنه تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية : المدى ، المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري حيث المدى : لتحديد مجالات لمقياس ليكارت الخماسي المستخدم في استبيان الدراسة حيث تم حساب المدى ويساوي = (أعلى درجة في مقياس - أدنى درجة في مقياس $= 4 = (5-1)$) وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة وذلك على نحو التالي : طولالفئة = المدى / عدد درجات المقياس، طول الفئة $= 4/5 = 0.8$ وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا $1 + 0.8 = 1.80$: فنحصل على مجال $[1 - 1.80]$ وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جدا . وهكذا مع كل مجالات الموافقة ، وتفيد هذه العملية في التعرف على الموقف المشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

جدول رقم (02-02): تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي

مجال المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاتجاه (التقييم)
من 01 إلى 1.80 درجة	غير موافق بشدة	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	غير موافق	درجة منخفضة

درجة متوسطة	محايد	من 2.61 إلى 3.40 درجة
درجة عالية	موافق	من 3.41 إلى 4.20 درجة
درجة عالية جدا	موافق بشدة	من 4.21 إلى 5 درجة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع:

طويطي مصطفى _ وعيل ميلود ، مطبوعة جامعية موسومة بـ ” أساليب تصميم و إعداد الدراسات الميدانية – منظور إحصائي “ – ، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير – جامعة البويرة ، بتاريخ 30 جوان 2014 ، متوفر على الرابط <http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/3327>. ص 110-111.

إضافة إلى تحديد اتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فإننا أيضا نقوم بترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما. واستنادا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات حسب مستوى الأهمية وذلك على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
3,67 فأكثر	3,66-2,34	2,33-1

حيث تم اعتماد هذا المقياس على أساس: طول الفئة = $\frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{المستويات عدد}}$

$$1,33 = \frac{4}{3} = \frac{(1-5)}{3} \quad \text{حيث أن عدد المستويات} = 3$$

وبناءً عليه فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من 3.67 فيكون المستوى مرتفعا (ويعني موافقة عالية لأفراد العينة على العبارة) أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 3.66-2.34 فيكون المستوى متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من 2.33 فيكون المستوى منخفض.

2- تحديد نوع توزيع بيانات المستجوبين وأساليب المعالجة الإحصائية

من أجل تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الاستعانة بكل من برنامج: Excel وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية: spss v21 لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة ، وقد تم أيضا استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع متغيرات الدراسة وهي : التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية واستخدام الانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط لكشف العلاقة بين المتغيرات ، صحة وثبات أداة الدراسة واختبار أداة القياس تم استخدام معامل المصادقية ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات

على فقرات الاستبيان ، وبهدف الوصول إلى نتائج معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر فرضياتها ، تم تفريغ البيانات الواردة بالاستبيان وتبويبها وجدولتها ، ليسهل التعامل معها بواسطة جهاز الكمبيوتر ، وتمت معالجة البيانات بغية اختبار نموذج الدراسة وفرضيتها وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS إصدار 21 ، لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على أجوبة بغية التعرف على مدى موافقة أفراد العينة لها استخدمنا الأدوات والأساليب الإحصائية التالية:

جدول رقم (02-03) يبين شرح أساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

الأداة الإحصائية	وصفها
التكرار والنسبة % والرسوم البيانية	لوصف أفراد عينة الدراسة
معامل ألفا كرونباخ	اختبار ثبات الاستبيان
معامل ارتباط بيرسون	لاختبار صدق الاستبيان
المتوسط الحسابي	وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدّر ب (03) لأن التقيط يتراوح من (01) إلى (05)، والمتوسط يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.
الانحراف المعياري:	وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف إجابات أفراد الدراسة إتجاه كل فقرة أو محور، ويوضح التشتت في إجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر هذا يعني تركّز الإجابات وعدم تشتتها ، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات لصالح الأقل تشتتاً عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.
اختبار T (one Sample t-test)	لمعرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (one Sample t-test) في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائياً) بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة و المتوسط الفرضي
مستوى الدلالة 0.05	يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة ، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.

مستوى المعنوية (Sig)، أو (احتمال الخطأ) (P-value):	يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل Spss، وعلى أساسه يتم اختبار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة وهذا من خلال مقارنة من خلال قيمة احتمال الخطأ (Sig) المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05
--	---

المصدر: من إعداد الطلبة وبتصرف بالإعتماد على المرجع التالي :

— عبد الكريم بوحفص: الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام برنامج spss، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013.

المطلب الثالث : صدق وثبات المحتوى

نستخدم هنا الخصائص السيكومترية ، والتي تعني مجموعة مؤشرات أو عوامل ومقادير عددية تشير إلى جودة أداة الدراسة (الاستبيان) وقابلية قياسها لما صممت لقياسه ، وأهم هذه المؤشرات " مؤشر الثبات ومؤشر الصدق " ، يعتبر الصدق والثبات من أهم الموضوعات التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ في أهمية نتائج البحث وقدرته على تعميم النتائج، ويرتبط الصدق والثبات بالأدوات المستخدمة (الاستبيان) في البحث ومدى قدرتها على قياس المراد قياسه ومدى دقة القرارات المأخوذة من تلك الأدوات¹.

أولاً: الصدق الظاهري:

عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (02) أعضاء في الهيئة التدريسية للأخذ بملاحظاتهم في بناء الاستبيان ، والتأكد من صدق وملائمة فقرات الاستبيان لتحقيق الأهداف البحثية المتوخاة من الدراسة ، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل ، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

ثانياً: الصدق البنائي:

بالإضافة إلى الصدق الظاهري فقد قمنا بالتحقق من صدق الأداة من خلال التحقق من الاتساق الداخلي لمجاور أداة الدراسة وصدق الاتساق الداخلي ووفقاً لمعامل الارتباط بيرسون يهدف إلى معرفة مدى قدرة كل مجموعة من عبارات المحور على قياس متغير بوضوح حيث عندما يتم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متغيرين فإن هذا المعامل يتراوح في كل الحالات بين (-1) و (+1) ، لكن هذا المعامل لا يكتسب دلالة من قيمته المطلقة ، ويتعين أن يتم تفحص دلالة معامل الارتباط بيرسون وهذا من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية sig^{*2} لكل معامل ارتباط مع مستوى الدلالة 0.05 ، فإذا كانت قيمة (sig) أقل أو تساوي مستوى

1— مصطفى طويطي : التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان -تطبيقات عملية على برنامج excel- ، دار النشر الجامعي، تلمسان ، الجزائر ، 2018، ص 141

—*القيمة الاحتمالية (Sig):أو ما يسمى ب (احتمال الخطأ) (P-value): تظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل برنامجSpss، وعلى أساسها يتم اختبار دلالة الاحتمالية لنتائج الدراسة الميدانية نقلا عن عبد الكريم بوحفص: الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام Spss، الجزء 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 24.

الدلالة $1^{**}: 0.05$ فإن معامل الارتباط بيرسون ذو دلالة إحصائية أي توجد علاقة بين العبارة ومحورها أي بعبارة أخرى أن العبارة صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه أي أن مضمون العبارة يتلاءم مع مفهوم المحور الذي تنتمي إليه .

1- صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول : الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (02-04) : يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول أهمية ممارسة مبدأ

التحفظ المحاسبي

النتيجة	معامل الارتباط بيرسون	قيمة المعنوية	النتيجة	معامل الارتباط بيرسون	قيمة المعنوية
العبارة رقم 01	0.469**	0,000	دال	0.751**	0,000
العبارة رقم 02	0.480**	0,000	دال	0,603**	0,000
العبارة رقم 03	0.667**	0,000	دال	0,645**	0,000
العبارة رقم 04	0.675**	0,000	دال	0.510**	0,000
العبارة رقم 05	0.488**	0,000	دال	0.546**	0,000
العبارة رقم 06	0.630**	0,000	دال		
دال : أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها					
** تدل في برنامج SPSS على وجود دلالة إحصائية وعدم وجود ** تدل على عدم وجود دلالة إحصائية					
قاعدة: إذا كانت قيمة احتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي. بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها					

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V21

من نتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: العبارات المتعلقة بالمحور الأول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائية ، إذ أن قيمة SIG (القيمة الإحصائية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات المحور هي أقل من مستوى دلالة 0.05 فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 01 مع محورها بلغ قيمة ($r=0.469$) وهو دال إحصائيا حيث قيمة $sig=0.000$ أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الاول صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

** - مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) وهي قيمة يختارها الباحث في بحثه وعادة في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية يتم اختبار مستوى دلالة شائع الاستخدام وهو 0.05 ويعني ذلك أن الباحث يشك في النتائج الميدانية بنسبة 5% ويعني ذلك أن الاحتمال المقبول بالخطأ في المعايير، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يُقبل مقدار خطأ في صحة النتائج إذا كانت قيمة sig لا تزيد عن 0.05 ، نقلا عن عبد الكريم بوحفص: الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام Spss، الجزء 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 24.

2-2- صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني : الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (02-05) : يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني الإفصاح المحاسبي

والشفافية في التقارير المالية

النتيجة	قيمة المعنوية	معامل الارتباط بيرسون		النتيجة	قيمة المعنوية	معامل الارتباط بيرسون	
العبارة رقم 01	0,000	0.642**	العبارة رقم 05	العبارة رقم 01	0,000	0.642**	العبارة رقم 05
العبارة رقم 02	0,000	0.674**	العبارة رقم 06	العبارة رقم 02	0,000	0.610**	العبارة رقم 06
العبارة رقم 03	0,000	0.575**	العبارة رقم 07	العبارة رقم 03	0,000	0.447**	العبارة رقم 07
العبارة رقم 04	0,000	0.677**	العبارة رقم 08	العبارة رقم 04	0,000	0.557**	العبارة رقم 08

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V21

التعليق على الجدول أعلاه : من نتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: العبارات المتعلقة بالمحور الثاني العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائيا ، إذ أن قيمة SIG (القيمة الإحصائية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات المحور هي أقل من مستوى دلالة 0.05 فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 01 مع محورها بلغ قيمة ($r=0.642$) وهو دال إحصائيا حيث قيمة $0.000=sig$ أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الثاني صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

2-3- صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث : الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (02-06) : يوضح مدى الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث علاقة التحفظ

المحاسبي بشفافية الإفصاح

النتيجة	قيمة المعنوية	معامل الارتباط بيرسون		النتيجة	قيمة المعنوية	معامل الارتباط بيرسون	
العبارة رقم 01	0,000	0.676**	العبارة رقم 06	العبارة رقم 01	0,000	0.606**	العبارة رقم 06
العبارة رقم 02	0,000	0.389**	العبارة رقم 07	العبارة رقم 02	0,000	0.714**	العبارة رقم 07
العبارة رقم 03	0,000	0.787**	العبارة رقم 08	العبارة رقم 03	0,000	0.682**	العبارة رقم 08
العبارة رقم 04	0,000	0.563**	العبارة رقم 09	العبارة رقم 04	0,000	0.786**	العبارة رقم 09
العبارة رقم 05	0,000	0.601**	العبارة رقم 10	العبارة رقم 05	0,000	0.602**	العبارة رقم 10

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V21

التعليق على الجدول أعلاه: من نتائج الارتباطات الثنائية المبينة أعلاه نلاحظ أن: العبارات المتعلقة بالمحور الثالث علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح مع محورها حيث أن علاقة الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور وعباراته دالة إحصائية، إذ أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) للقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون (Correlation de Pearson) المحسوبة في كل عبارة من عبارات المحور هي أقل من مستوى دلالة 0.05 فمثلا معامل الارتباط للعبارة رقم 01 مع محورها بلغ قيمة ($r=0.606$) وهو دال إحصائيا حيث قيمة $0.000=sig$ أقل من 0.05 ونفس المقارنة مع باقي العبارات ومنه عبارات المحور الثالث صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

ثالثا: قياس ثبات الإستبانة:

يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ويكون من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). الذي يعد من أفضل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الإستبانة ، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (SPSS) حيث قيمته موضحة لكل بعد ومحور كما في الجدول التالي الذي يوضح اختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة.

جدول رقم (02-07): نتائج اختبار ثبات وصدق الإستبانة.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
محور أول: أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي	11	0.881	0.938
محور ثاني: الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	08	0.728	0.853
محور ثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح	10	0.843	0.918
الإجمالي	29	0.905	0.951

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

التعليق على الجدول أعلاه: نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ذات قيم مرتفعة في جميع محاور الاستبيان وأن القيمة الإجمالية لجميع عبارات الاستبيان بلغت 0.905 وهي أكبر من الحد الأدنى 0.6 مما يدل على ثبات أداة الدراسة وتجدر الإشارة أن معامل Cronbach's Alpha كلما اقتربت قيمته من 01 دل على أن قيمة الثبات مرتفعة.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد عملية استرجاع الاستبيانات وتشفيرها وتفرغها في البرنامج الإحصائي spss v21 تتم عملية عرض النتائج من خلال تحديد خصائص العينة ثم معرفة اتجاهات إجابات العينة حول كل العبارات والمحاور لنصل في الأخير لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

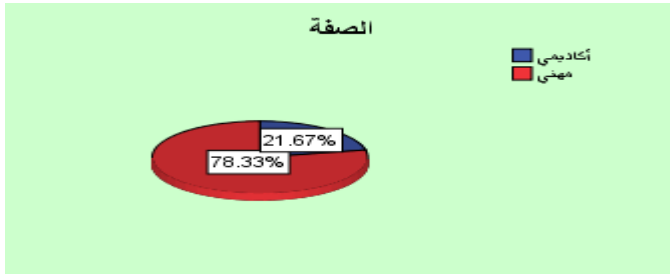
المطلب الاول : عرض خصائص العينة :

أولاً: توزيع أفراد العينة تبعاً للصفة : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (02-08) : توزيع عينة دراسة حسب الصفة

الصفة	التكرار	النسبة
أكاديمي	13	21.67%
مهني	47	78.33%
المجموع	60	100%

الشكل رقم (02-02): توزيع عينة دراسة حسب الصفة



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج spss

تتكون عينة الدراسة من (60) فرد منهم (13) أكاديميين و(47) مهنيين حيث يوضح الشكل أعلاه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الصفة , نسبة المهنيين كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الأكاديميين حيث بلغت نسبة المهنيين 78.33% في حين قدرت نسبة الأكاديميين بحوالي 21.67%.

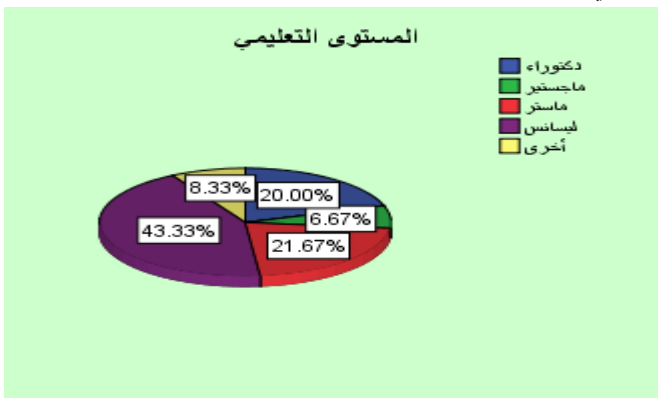
ثانياً: توزيع أفراد العينة تبعاً للمستوى التعليمي : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (02-09) : توزيع عينة دراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
دكتوراه	12	20.00%
ماجستير	04	6.67%
ماستر	13	21.67%
ليسانس	26	43.33%
أخرى	05	8.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات

SPSS



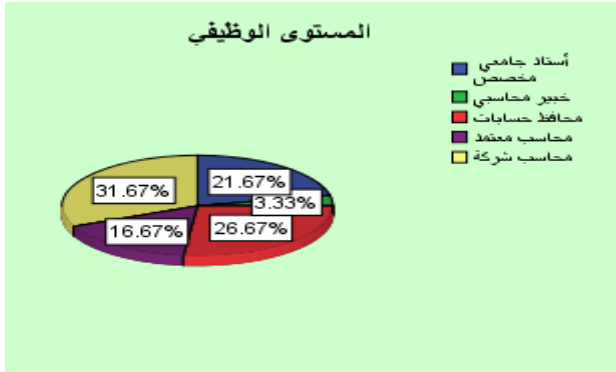
نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل (المستوى التعليمي) أن أغلبية

أفراد العينة من حاملي شهادة الليسانس حيث بلغ عددهم (26) فرد بنسبة مئوية 43.33% وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماستر 21.67% ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه 20.0% ،

ونسبة حاملي شهادات أخرى 8.33% وأخيرا نسبة حاملي شهادة الماجستير 6.67% أي أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث و النتائج المتوصل إليها.

توزيع أفراد العينة تبعا للوظيفة : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (02-10) : يبين توزيع العينة حسب الوظيفة الشكل رقم (02-04): يبين توزيع العينة حسب الوظيفة



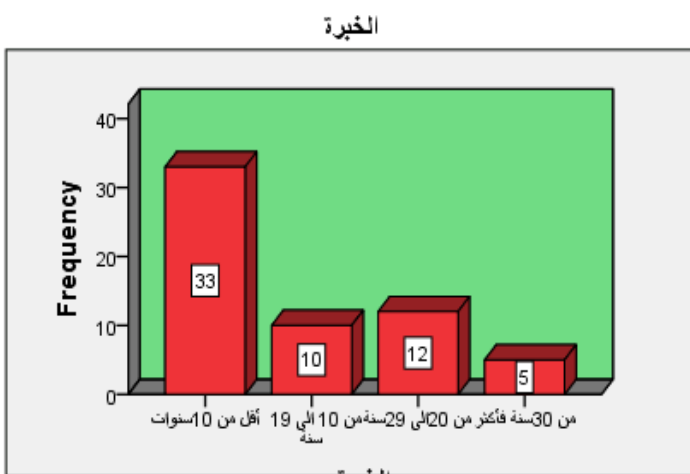
الوظيفة	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي متخصص	13	21.67%
خبير محاسبي	02	3.33%
محافظ حسابات	16	26.67%
محاسب معتمد	10	16.67%
محاسب شركة	19	31.67%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss

من الجدول والشكل السابقين يتضح توزيع الأفراد العينة حسب الوظيفة بنسب متفاوتة ، حيث أن الموظفين محاسبين الشركة يمثلون أكبر نسبة 31.67% ، أما محافظ حسابات يمثلون نسبة 26.67% ، تليها أساتذة جامعيين متخصصين يمثلون نسبة 21.67% ، في حين بلغت نسبة محاسب معتمد 16.67% ، وأخيرا نسبة خبير محاسبي بلغت 3.33%.

رابعا: توزيع أفراد العينة تبعا للخبرة المهنية : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (02-11): توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية الشكل رقم (02-05): توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية



الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 10 سنوات	33	55%
بين 10 و 19 سنوات	10	16.67%
بين 20 و 29 سنة	12	20%
أكثر من 30 سنة	05	8.33%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج spss

يمثل الجدول توزيع العينة حسب متغير الخبرة ، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل (أقل من 10 سنوات) حيث قدرت ب 55 % وهي نسبة مرتفعة جدا ، ثم تليها نسبة الأفراد ما بين (20 إلى 29 سنة) بنسبة مئوية قدرت ب 20.0 % ، تليها الأفراد الذين تتراوح خبرتهم (بين 10 إلى 19 سنة) بنسبة مئوية 16.67 % ، وأخيرا نسبة أفراد (أكثر من 30 سنة) بنسبة مئوية 8.33 %.

المطلب الثاني : اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت

في هذا المطلب سوف نقوم بحساب المتوسطات المرجحة لعبارات كل بعد على حدى لمعرفة اتجاه إجابات العينة حسب مقياس ليكارت الخماسي وسوف نقوم بتحديد اتجاهات إجابات العينة لثلاثة محاور المحور الأول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي. والمحور الثاني الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية ، والمحور الثالث علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح كالاتي :

1- النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة للمحور الأول : أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي:

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي كما يلي :

الجدول رقم (02-12): اتجاه إجابات العينة حول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي

الاتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المحور الأول : أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي
موافق	4	0.830	3.766	يتم التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والتي من شأنها تخفيض صافي الأرباح بتأخير الاعتراف بالإيرادات المحتملة وتسجيل الخسائر المحتملة سواء حدثت فعلا أم لم تحدث.
موافق	1	0.723	3.950	أصبح إستخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائدا في معظم الشركات نظر لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين.
موافق	8	0.944	3.700	ممارسة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف بالقيمة الدفترية بسعر أقل من القيمة السوقية وبالتالي عدم إرتفاع قيمة الأصول والربح المحاسبي.
موافق	2	0.964	3.866	زيادة حالات الغش والتلاعب كانت سببا ودافعا قويا لجعل معدي القوائم المالية أكثر ميلا لإستخدام التحفظ المحاسبي.
محايد	11	1.059	3.283	تكون ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب منخفضة عن الشركات غير المتهمه بالتلاعب.
موافق	9	0.953	3.650	يزداد طلب المقرضين على التحفظ المحاسبي في الشركات المقترضة لإستخدام المعلومات المحاسبية في متابعة وتقييم الأداء المالي للشركة ومن ثم زيادة كفاءة تعاقدات القروض.
موافق	6	1.002	3.750	يولد التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية هامش أمان لحماية مصالحهم من أي نتائج عكسية غير مرضية.
موافق	3	0.922	3.783	يساعد التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة المنازعات بين أصحاب الديون والمساهمين.

موافق	5	0.927	3.766	يمكن للتحفظ أن يخفف من مخاطر انهيار الشركات والنتيجة عن سوء استخدام السياسات المحاسبية.
موافق	10	1.046	3.583	مبدأ التحفظ المحاسبي يخفف من صافي الدخل، أي النتيجة الصافية.
موافق	7	0.820	3.733	ممارسات التحفظ المحاسبي تنعكس على تحسين جودة التقارير المالية بحيث تستوفي وتبلي احتياجات الوسطاء الماليين، بما ينعكس إيجابيا على إتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بعملية شراء أو بيع الأسهم.
موافق		0.547	3.712	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

من خلال البيانات السابقة نجد أن المحور الأول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي كل إجاباتهم كانت تتجه نحو موافقة ماعدا عبارة واحدة اتجهت نحو محايد وهي العبارة الخامسة ، حيث كان متوسطها الحسابي الإجمالي بقيمة (3.712) والانحراف المعياري قدره (0.547) ، وهذه تقع في المجال (3.40-4.19) ، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5) ، ولقد احتلت الفقرة الثانية المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر (0.723) ومتوسط حسابي قدره (3.950) حيث أقرو أنه أصبح استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائدا في معظم الشركات نظر لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين ، بينما احتلت الفقرة الرابعة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.964) حيث أن زيادة حالات الغش والتلاعب كانت سببا ودافعا قويا لجعل معدي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي ، واحتلت الفقرة الخامسة المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (1.059).

"وعموما نستنتج أن أغلبية أفراد العينة وافقوا على أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي "

2- النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة للمحور الثاني : الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية:

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة للإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية كما يلي :

الجدول رقم (02-13): اتجاه إجابات العينة حول الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية

الاتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المحور الثاني : الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية
موافق	7	1.214	3.483	تقوم الشركات بالإفصاح عن نشاطاتها بكل وضوح وشفافية.
موافق	8	1.048	3.450	تلتزم الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية.

موافق	4	0.781	4.000	يجب أن تقوم الشركات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لإحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي.
موافق	6	0.886	3.833	يضمن استخدام بعض المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة في الإفصاح عن القوائم المالية مزيد من الشفافية على المعلومات المحاسبية.
موافق	3	0.933	4.100	تعتبر السلطة الضريبية أحد المستفيدين من التقارير المالية المفصّل عنها كأساس لإحتساب الدخل الخاضع للضريبة.
موافق	1	0.910	4.133	إن الإفصاح المحاسبي الجيد يخلق تاريخاً جيداً للشركة لدى السلطة الضريبية.
موافق	2	0.922	4.116	تؤمن الشفافية توصيل معلومات محاسبية صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة.
موافق	5	0.857	3.900	تعمل الشفافية على ضمان الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة.
موافق		0.558	3.877	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss

توضح البيانات السابقة أن المحور الثاني الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية كانت كل إجاباتهم نحو الموافقة ، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (3.877) ويقدر الانحراف المعياري (0.558) وهذه تقع في المجال (3.40 – 4.19)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5) ، ولقد احتلت الفقرة السادسة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـ (0.910) ، وتشير إلى إن الإفصاح المحاسبي الجيد يخلق تاريخاً جيداً للشركة لدى السلطة الضريبية ؛ بينما احتلت الفقرة السابعة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.922) حيث تؤمن الشفافية توصيل معلومات محاسبية صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة ، واحتلت الفقرة الثانية المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (1.048).

"وعموماً نستنتج أن أغلبية أفراد العينة وافقوا على الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية "

3/ النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة للمحور الثالث : علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لعلاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح كما يلي :

الجدول رقم (14-02): اتجاه إجابات العينة حول علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح

الاتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	المحور الثالث : علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح
---------	---------	-------------------	----------------	---

ممارسة التحفظ المحاسبي يساهم في توفير معطيات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تحقق جودة التقارير المالية.	3.983	0.791	1	موافق
يساهم التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات.	3.683	0.853	5	موافق
تقليص ممارسة التحفظ المحاسبي يمنح للمديرين الفرصة للتلاعب والغش في نتائج الأعمال وبالتالي الإفصاح عن التقارير المالية مشوهة.	3.666	0.895	8	موافق
الالتزام بتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي ينتج عنه قوائم مالية تتميز بالشفافية وعادلة من وجهة نظر المدقق الخارجي وذلك بالحصول على تقرير نظيف.	3.766	0.927	3	موافق
يستخدم التحفظ المحاسبي كدرع لتخفيض حالة عدم التأكد لتكهنات الإحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكآلية لتحسين المراقبة على الشركات.	3.900	0.681	2	موافق
كلما زاد التحفظ المحاسبي للشركة كلما إنخفضت ممارستها لعمليات إدارة الأرباح.	3.366	0.990	7	محايد
يؤدي تبني التحفظ المحاسبي التقرير عن الأصول والإيرادات بأقل قيمة مما ينتج عنه إنخفاض في صافي قيمة حقوق الملكية.	3.683	0.893	6	موافق
لتجنب التضليل والخداع في إعداد القوائم المالية يجب تطبيق التحفظ المحاسبي الذي من شأنه أن يوفر الموثوقية في القوائم المالية.	3.700	0.944	4	موافق
يؤدي إضعاف العلاقة بين إنخفاض عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي إلى تضليل المستثمرين وتقديم معلومات غير متماثلة.	3.583	1.013	9	موافق
مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي.	3.516	0.929	10	موافق
إجمالي	3.700	0.577		موافق

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss

توضح البيانات السابقة أن المحور الثالث علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كانت كل إجاباتهم نحو الموافقة ، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (3.700) ويقدر الانحراف المعياري (0.577) وهذه تقع في المجال (3.40 – 4.19)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5) ، ولقد احتلت الفقرة الأولى المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـ (0.791)، وتشير إلى أن ممارسة التحفظ المحاسبي يساهم في توفير معطيات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تحقق جودة التقارير المالية؛ بينما احتلت الفقرة الخامسة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.681) حيث يستخدم التحفظ المحاسبي كدرع لتخفيض حالة عدم التأكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكآلية لتحسين المراقبة على الشركات ، واحتلت الفقرة العاشرة المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (0.929).

"وعموما نستنتج أن أغلبية أفراد العينة وافقوا على علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح "

المطلب الثالث: مناقشة نتائج التحليل و اختبار الفرضيات

قبل اختبار الفرضيات وتطبيق الأدوات الإحصائية والاختبارات يجب أولاً معرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً أو لا، ولأن حجم العينة يفوق 30 إذا البيانات تقترب للتوزيع الطبيعي وسوف نتأكد من ذلك من خلال اختبارات شايبرو و سيمنروف وذلك قصد معرفة تطبيق الاختبارات المناسبة.

أولاً : اختبار التوزيع الطبيعي

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً أو لا ولمعرفة ذلك نستخدم اختبارين معروفين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0.05 :

H_0 : البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً

H_1 : البيانات لا تتبع توزيعاً طبيعياً

في دراستنا لدينا ثلاثة محاور: المحور الأول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي. والمحور الثاني الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية ، والمحور الثالث علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح ، وبعد إدخال البيانات للبرنامج الإحصائي spss تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (02-15) اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	اختبار سيمنروف		اختبار شابيرو	
	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة
أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي	0.096	0.200	0.951	0.018
الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	0.087	0.200	0.972	0.187
علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح	0.099	0.200	0.969	0.133

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج spss (أنظر الجدول 01 الملحق 03)

من نتائج الجدول نلاحظ أن القيم المعنوية لإحصائية سيمنروف للمحاور الثلاثة كانت كلها بمستوى معنوية أكبر من 0.05 أي نقبل الفرض الصفري القائل أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً حسب اختبار سيمنروف، وبنفس الطريقة وحسب اختبار شابيرو وجدنا أن القيم المعنوية للمحورين الثاني والثالث أكبر من 0.05 ، أي أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً لها ماعدا المحور الأول فقد كانت القيمة المعنوية أقل من 0.05 أي أن البيانات لهذا المحور حسب اختبار شابيرو لا تتبع توزيعاً طبيعياً.

وبعد اختبار الطبيعة وأمام هذه الحالة وبما أن العينة أكبر من 30 وحسب اختبار سيمنروف لإجمالي المحاور نقول أن البيانات تتوزع طبيعياً وهنا وجب علينا استخدام الاختبارات المعلمية للدراسة.

ثانياً: الاختبارات المعلمية

تستخدم هذه الاختبارات في حالة واحدة عندما تكون البيانات تتبع توزيع طبيعي والعينة كبيرة ومن بين أهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلتين ، واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ، وفي دراستنا سوف نختبر ثلاث أنواع من الفرضيات وهي فرضية العلاقة ، وفرضية الفرق ، وفرضية التأثير .

فرضية العلاقة نستخدم فيها اختبار كاي تربيع ، واختبار معامل الارتباط بيرسون لأن التوزيع طبيعي، بينما فرضية الفرق نستخدم فيها اختبار t لعينتين مستقلتين ، واختبار ANOVA، أما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار المتعدد .

1- اختبار فرضيات العلاقة : سوف نقوم هنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبيرسون لأن التوزيع طبيعي ونختبر معامل الارتباط لمعرفة الدلالة الإحصائية حيث سنختار فقط المحور الاول وهو المتغير المستقل ، والمحور الثاني المتغير التابع ، ونتجاهل المحور الثالث لأنه بالأساس هو الرابط بين المتغيرين كالتالي :

H_0 : لا توجد علاقة بين المتغيرات

H_1 : توجد علاقة بين المتغيرات

من مخرجات spss تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم (02-16): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية		المحاور
Sig	معامل الارتباط	
0.000	0.535	أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الجدول 02 الملحق 03)

من الجدول السابق نلاحظ أن العلاقة الارتباطية بين محاور الدراسة كانت طردية ومتوسطة ، وبناء على اختبار فرضية العلاقة بين المتغيرين فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ونقول أن هناك علاقة ارتباطية بين محاور الدراسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5 %.

2/ اختبار فرضيات الفرق : لإستخدام هذا الاختبار لدينا اختبارين مهمين هما اختبار t لعينتين مستقلتين ، واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA كما يلي :

1-2- اختبار t لعينتين مستقلتين: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى قسمين فقط ، وفي دراستنا توجد خاصية واحدة تقسم العينة لقسمين وهي الصفة ، إذا ستكون هناك فرضية رئيسية واحدة وثلاث فرضيات جزئية.

الفرضية الرئيسية H_0 لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى صفة المستجوب، وانطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها الى ثلاث فرضيات جزئية.

الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي ترجع الى صفة المستجوب .

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية ترجع الى صفة المستجوب.

الفرضية الجزئية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح ترجع الى صفة المستجوب.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار t للاستقلالية للمحورين مع متغيرة الصفة ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (02-17) اختبار t لإجمالي المحاور مع الصفة

الأقسام	اختبار تجانس التباين F	مستوى دلالة	اختبار t لعينتين مستقلتين	مستوى دلالة
أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي	1.135	0.291	1.589	0.118
الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	0.681	0.413	-0.0115	0.988
علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح	1.337	0.252	0.660	0.512

المصدر : من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS (أنظر الجدول 01 الملحق 04)

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للمحور الأول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي $F = 1.135$ وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لأن قيمة المعنوية أكبر من 0.05 أي أن التباين متساوي ونقبل الفرض الصفري القائل أن التباين متساوي ، أي أن العنيتين من مجتمعين غير مختلفين ومنه نختار السطر الأول في جدول اختبار t للاستقلالية (أنظر الملحق 04) ، وأما بالنسبة للمحور الثاني الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لأن قيمة المعنوية أكبر من 0.05 ونقبل الفرض الصفري القائل أن التباين متساوي ، ومنه نختار السطر الأول في جدول اختبار t للاستقلالية. وكذلك بالنسبة للمحور الثالث علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح $F = 1.337$ هي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لأن قيمة المعنوية أكبر من 0.05 أي أن التباين متساوي ونقبل الفرض الصفري القائل أن التباين متساوي ، ومنه نختار السطر الأول في جدول اختبار t للاستقلالية.

وبناء على اختبار التجانس كانت نتائج الاختبارات t كما يلي وعلى الترتيب (1.589، -0.0115، 0.660) وكلها بمستويات معنوية كالأتي وعلى الترتيب (0.118، 0.988، 0.512) وكلها أكبر من 0.05 ، مما يعني قبول كل الفرضيات الجزئية القائلة بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحاور الثلاثة ترجع لصفة المستجوب ، وعليه لا توجد هناك اختلاف بين إجابات العينة للمحاور الثلاثة وهذا منطقي كون العينتين غير مستقلتين.

2-2- اختبار تحليل التباين الأحادي : هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة الى أكثر من قسمين ، وفي دراستنا توجد ثلاث خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (المستوى التعليمي ، المستوى الوظيفي، الخبرة) ، إذا ستكون هناك ثلاثة فرضيات رئيسية وكل فرضية متبوعة بثلاثة فرضيات جزئية كالأتي :

الفرضية الرئيسية الأولى H_{01} : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى خاصية المستوى

التعليمي ، وانطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى ثلاثة فرضيات جزئية .

الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي ترجع إلى خاصية المستوى التعليمي .

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية ترجع إلى خاصية المستوى التعليمي .

الفرضية الجزئية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح ترجع إلى خاصية المستوى التعليمي .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المستوى التعليمي ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (02-18) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى التعليمي

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي	1.960	0.114
الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	1.160	0.339
علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح	1.306	0.279

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الجدول 02 الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت قيمة F الإحصائية للمحاور الثلاثة على التوالي كما يلي (1.160، 1.960، 1.306) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.279، 0.339، 0.114) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المستوى التعليمي عند مستوى دلالة 0.05 .

الفرضية الرئيسية الثانية H_{02} : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى خاصية المستوى الوظيفي ، وانطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى ثلاثة فرضيات جزئية .

الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي ترجع إلى خاصية المستوى الوظيفي .

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية ترجع إلى خاصية المستوى الوظيفي .

الفرضية الجزئية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح ترجع إلى خاصية المستوى الوظيفي .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المستوى الوظيفي، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (02-19) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمستوى الوظيفي

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي	3.242	0.069
الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	3.617	0.111
علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح	3.763	0.089

المصدر : من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات SPSS (انظر الجدول 03 الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت قيمة F الإحصائية للمحاور الثلاثة على التوالي كما يلي (3.763، 3.617، 3.242) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.089، 0.069، 0.111) وهي أكبر من 0.05 أي نقبل كل الفرضيات الجزئية ونقول أنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المستوى الوظيفي عند مستوى دلالة 0.05 .

الفرضية الرئيسية الثالثة H_{03} : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى خاصية الخبرة ، وانطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى ثلاثة فرضيات جزئية .

الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي ترجع إلى خاصية الخبرة.

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية ترجع إلى خاصية الخبرة.

الفرضية الجزئية الثالثة : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح ترجع إلى خاصية الخبرة.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة الخبرة ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (02-20) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي	1.122	0.348
الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	1.053	0.376
علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح	1.185	0.324

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (أنظر الجدول 04 الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت قيمة **F** الإحصائية للمحاور الثلاثة على التوالي كما يلي (1.122، 1.053، 1.185) و كلها بمستويات معنوية على التوالي (0.348، 0.376، 0.324) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الخبرة.

3- فرضية التأثير : من خلال فرضيات التأثير سوف نحاول الإجابة على فرضيات الدراسة ، والمتمثلة في الفرضيات الرئيسية التالية باستخدام معادلة الانحدار البسيط بين كل من أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل ، ومحور الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية كمتغير تابع كما يلي :

3-1- اختبار الأثر باستخدام الانحدار البسيط بين محورين أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي و الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية:

في هذا العنصر سوف نستخدم معادلة الانحدار البسيط بين محورين مهمين هما المحور الأول أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي باعتباره متغيرا مستقلا ، والمحور الثاني الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية كونه

متغيراً تابعا ، وللعلم المحور الثالث هو محور رابط بين المتغيرين السابقين ولا يمكن اعتماده في دراسة العلاقة الانحدارية .

الفرضية الصفرية الرئيسية H_0 : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لأهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية بولاية الوادي .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-21) نتائج اختبار أثر أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي و الإفصاح المحاسبي

والشفافية في التقارير المالية

المتغير التابع	(R)	معامل الارتباط	(R ²)	معامل التحديد	F	المحسوبة	DF	درجات الحرية	Sig	مستوى الدلالة	β	معامل الإنحدار	Sig	مستوى الدلالة
الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية	0.535	0.286	23.251				1		0.000	0.546	0.000			0.000
							58							
							59							

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

معادلة الانحدار البسيط كانت كالآتي :

$$\bar{Y} = 1.852 + 0.546X$$

$$T = (4.361) (4.822)$$

تشير النتائج في الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بولاية الوادي لأن قيمة المعنوية لميل الانحدار كانت 0.000 وهي أقل من 0.05، وإذ بلغ معامل الارتباط ($r = 0.535$) وهو ارتباط متوسط طردي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% كما أثبتناه سابقا في فرضية العلاقة ، أما معامل التحديد R^2 بلغ (0.286) حيث أن 28.6% من التغير في شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير يرجع للتغير في أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($\beta = 0.546$) ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الإهتمام بأهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي الى زيادة شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بقيمة (0.546) ، ويؤكد معنوية أثر أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بقيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F = 23.251$) وهي دالة إحصائية بمستوى معنوية 5% لأن قيمة المعنوية لها ($\text{sig} = 0.000$) ، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية

ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية عند مستوى دلالة 5%.

خلاصة الفصل

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى الإجراءات والأدوات المستخدمة في الجانب التطبيقي للدراسة بالإعتماد على أسلوب الاستبيان، وبعد القيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان بالإعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS والاختبارات الإحصائية اللازمة للإجابة عن التساؤلات الخاصة بالدراسة التي أجريت على عينة من أفراد المجتمع في ولاية الوادي والتي تمثل جزء من بيئة الأعمال الجزائرية فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يوجد أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي.

حيث بينت الدراسة أن تبني ممارسات التحفظ المحاسبي أصبح سائدا في معظم الشركات نظرا لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين. بالإضافة إلى أن زيادة حالات الغش والتلاعب كانت سببا ودافعا قويا لجعل معدي القوائم المالية أكثر ميلا لإستخدام التحفظ المحاسبي.

- يوجد تأثير كبير لشفافية الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية.

حيث بينت الدراسة أن الشفافية تؤمن توصيل معلومات محاسبية صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة. بالإضافة أن الإفصاح المحاسبي الشفاف يخلق تأريخا جيدا للشركة لدى السلطة الضريبية.

- يوجد علاقة إرتباطية بين التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح.

حيث بينت الدراسة أن ممارسة التحفظ المحاسبي يساهم في توفير معطيات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تحقق جودة التقارير المالية، كما يساهم التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات. كما يجنب التحفظ المحاسبي التضليل والخداع في إعداد القوائم المالية الذي من شأنه أن يوفر فيها الموثوقية. بالإضافة إلى إستخدام التحفظ المحاسبي كدرع لتخفيض حالة عدم التأكد وكآلية لتحسين المراقبة على الشركات.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز الأثر الذي يلعبه التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية الجزائرية، التي كانت محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وعليه فقد تم وضع مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الدراسة ومن ثم الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها بحيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى : يعتبر التحفظ المحاسبي من المفاهيم التي تثير الكثير من الجدل في الأدب المحاسبي حيث تعددت تعاريف مفهوم التحفظ المحاسبي من قبل الباحثين في الشأن المحاسبي والهيئات المحاسبية الدولية ، و يعد هذا التعريف الأكثر قبولاً والأوسع تطبيقاً حيث يستخدم مصطلح التحفظ المحاسبي بشكل عامل يعني أنه يجب التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وهذا يعني أيضاً تعجيل الاعتراف بالمصاريف، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وعليه يفضل تقييم الموجودات بقيم أقل، واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة.

اختبار الفرضية الثانية: الشفافية في الإفصاح هي اتسام مخرجات المحاسبة من خلال القوائم المالية بأعلى مستوى من الجودة للمعلومات المحاسبية واكتمال خصائصها النوعية وان لا تترك أي غموض أو ريبّة لدى مُستخدميها وتمكنه من اتخاذ القرارات كأنهم يرون ما بداخل الشركة. إن مبدأ الإفصاح يشكل مع الشفافية معنى متكامل، فعند ملاحظة العلاقة بين الشفافية والإفصاح يبدو في بادئ الأمر أن هناك صعوبة في التمييز لما بينهما من ترابط في تكامل الوظائف والأهداف حيث إن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح وإنما هي وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل.

إن الشفافية ليست هدفاً في حد ذاتها فهناك تكلفة تترتب على توفير المعلومات الدقيقة وتسعى الشركات إلى التوفيق بين التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومات لخدمة مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة.

اختبار الفرضية الثالثة: لاختبار فرضية العلاقة قمنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبرسون لأن التوزيع طبيعي واختبار معامل الارتباط لمعرفة الدالة الإحصائية حيث اخترنا المتغير المستقل وهو أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي والمتغير التابع وهو الإفصاح والشفافية في التقارير المالية حيث توصلنا أن هناك علاقة ارتباطية ذو دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة عند مستوى معنوية 0.05 الجدول رقم (02-16).

اختبار الفرضية الرابعة : لاختبار الفرضية استخدمنا :

أ- اختبار t لعينتين مستقلتين :حيث يعتبر من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى قسمين فقط وفي دراستنا توجد خاصية واحدة تقسم العينة لقسمين وهي الصفة.

وبناء على اختبار التجانس كانت نتائج الاختبارات t كمايلي وعلى الترتيب (1.589 ، -0.0115، 0.660) وكلها بمستويات معنوية كالأتي وعلى الترتيب (0.118، 0.988، 0.512) وكلها أكبر من 0.05، مما يعني قبول كل الفرضيات الجزئية القائلة بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحاور الثلاثة ترجع لصفة المستجوب ، وعليه لا توجد هناك اختلاف بين إجابات العينة للمحاور الثلاثة وهذا منطقي كون العينتين غير مستقلتين **الجدول رقم (02-17).**

ب- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA : هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة الى أكثر من قسمين ، وفي دراستنا توجد ثلاث خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (المستوى التعليمي ، المستوى الوظيفي ، الخبرة)

- من نتائج الاختبار كانت قيمة F الإحصائية للمحاور الثلاثة على التوالي كما يلي (1.160، 1.960، 1.306) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.114، 0.339، 0.279) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المستوى التعليمي عند مستوى دلالة 0.05. **الجدول (02-18).**

- من نتائج الاختبار كانت قيمة F الإحصائية للمحاور الثلاثة على التوالي كما يلي (3.242، 3.617، 3.763) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.111، 0.069، 0.089) وهي أكبر من 0.05 أي نقبل كل الفرضيات الجزئية ونقول أنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المستوى الوظيفي عند مستوى دلالة 0.05. **الجدول (02-19).**

- من نتائج الاختبار كانت قيمة F الإحصائية للمحاور الثلاثة على التوالي كما يلي (1.122، 1.053، 1.185) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.348، 0.376، 0.324) وهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الخبرة. **الجدول (02-20).**

اختبار الفرضية الخامسة: من خلال فرضيات التأثير سوف نحاول الإجابة على فرضيات الدراسة ، والمتمثلة في الفرضيات الرئيسية التالية باستخدام معادلة الانحدار البسيط بين كل من أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل ، ومحور الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية كمتغير تابع كما يلي

تشير النتائج في الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بولاية الوادي لأن قيمة المعنوية لميل الانحدار كانت 0.000 وهي أقل من 0.05، وإذ بلغ معامل الارتباط ($r=0.535$) وهو إرتباط متوسط طردي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% كما أثبتناه سابقا في فرضية العلاقة ، أما معامل التحديد R^2 بلغ (0.286) حيث أن 28.6% من التغير في شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير يرجع للتغير في أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($\beta=0.546$) ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الإهتمام بأهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي الى زيادة شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بقيمة (0.546) ، ويؤكد معنوية أثر أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F=23.251$) وهي دالة إحصائية بمستوى معنوية 5% لأن قيمة المعنوية لها ($sig=0.000$) ، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبة في التقارير المالية عند مستوى دلالة 5%. الجدول (02-21)

النتائج النظرية:

- لا يوجد تعريف موحد للتحفظ المحاسبي لكل من الهيئات المهنية والدراسات الأكاديمية على الرغم من عدم وجود إختلاف بينهم في المضمون والدور الجوهرى في الممارسات المحاسبية.
- يظهر التحفظ المحاسبي في شكلين، تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط وهذا التصنيف يمثل أكثر التقسيمات شيوعا في دراسات التحفظ المحاسبي.
- بالرغم من أهمية التحفظ المحاسبي إلا أن هناك آراء معارضة له معللة ذلك بتعارضه مع بعض الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية وأهمها الحيادية، والقابلية للمقارنة والتمثيل الصادق.
- تتعدد الطرق المستعملة كأساس لتحديد مستوى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه الشركات ويعدّ مقياس القيمة الدفترية للقيمة السوقية من المقاييس الأكثر ملاءمة للتطبيق من قبل مختلف الأطراف.
- يحظى الإفصاح المحاسبي باهتمام الهيئات المهنية والعلمية المحاسبية وأسواق المالية في معظم

دول العالم، وعلى الرغم من قدم الاهتمام به إلا أنه مازال يحظى لأهمية خاصة وسيظل كذلك، لزيادة الفائدة المتوقعة من المعلومات المحاسبية.

النتائج العملية:

- أغلبية أفراد العينة وافقوا على أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي واحتلت الفقرة الثانية المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر (0.723) ومتوسط حسابي قدره (3.950) حيث أقرّوا أنه أصبح استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائدا في معظم الشركات نظر لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين.
- أغلبية أفراد العينة وافقوا على الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية واحتلت الفقرة السادسة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـ (0.910)، وتشير إلى أن الإفصاح المحاسبي الجيد يخلق تأريحا جيدا للشركة لدى السلطة الضريبية.
- أغلبية أفراد العينة وافقوا على علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح و احتلت الفقرة الأولى المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـ (0.791)، وتشير إلى أن ممارسة التحفظ المحاسبي يساهم في توفير معطيات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تحقق جودة التقارير المالية
- هناك علاقة ارتباطية بين محاور الدراسة.
- لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع لصفة المستجوب، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة عند مستوى معنوية 0.05.
- وجود علاقة ارتباطية طردية ومتوسطة بين التحفظ المحاسبي وشفافية الإفصاح عند مستوى معنوية 0.05.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية عند مستوى معنوية 0.05.

التوصيات:

- بناء على النتائج التي خرجت بها الدراسة، فإننا نقدم التوصيات التالية:
- التأكيد على توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام والمستثمرين والمقرضين بشكل خاص بآثار وإنعكاسات الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي على قراراتهم الاقتصادية.
 - حث جميع الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي بالإضافة إلى إلزامها بتحقيق شفافية الإفصاح للاستفادة من الآثار الإيجابية للتحفظ مع الأخذ في عين الاعتبار عدم المغالاة في تطبيق تلك الممارسات.

- ضرورة تفعيل آليات الحوكمة والرقابة في الشركات لضمان إلتزام الشركات بمستوى من التحفظ المحاسبي لضمان شفافية تلك التقارير ومصادقيتها.
- نوصي مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الجزائر بالعمل على إلزام عملائها بالتحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، من خلال زيادة إجراءات التدقيق والتحقق من بنود الإيرادات والتكاليف، مما سيزيد من شفافية القوائم المالية وعدالتها.
- نوصي المنظمات المهنية بالإبقاء على التحفظ المحاسبي وعدم إستبعاده من الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية نظرا لما يقدمه من منافع إقتصادية عديدة وللحفاظ على ثروة كل من المساهمين والدائنين.
- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تقدم تفسيراً إضافياً عن مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.

آفاق الدراسة:

في ختام دراستنا نقترح الآفاق البحثية المستقبلية الآتية:

- مدى تطبيق الشركات الجزائرية للتحفظ المحاسبي وأثره على الأداء المالي.
- العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة قرارات الإستثمار.
- دراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي في التقارير المالية.
- تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بحوكمة الشركات.
- دور جودة ولجان التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي للتقارير المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.
- قياس مدى تحقيق الشفافية والإفصاح في ضوء تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية.

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

1- الكتب

- جمال عبد العزيز العثيمان ، الإفصاح و الشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في البورصة ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة 2010 .
- جمعة حميدات ، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، عمان ، 2014 .
- حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، منشورات كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، 2013
- رشا الغول ، التحفظ المحاسبي ، مكتبة الوفاء القانونية ، القاهرة ، 2017 .
- سليمة طبائية ، النظرية المحاسبية ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث تطوير الموارد البشرية (الرماح) ، عمان ، 2016.
- طويطي مصطفى ، وعيل ميلود ، مطبوعة جامعية موسومة بـ
”أساليب تصميم و إعداد الدراسات الميدانية – منظور إحصائي“ ، معتمد من طرف المجلس العلمي
بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير – جامعة البويرة ، بتاريخ 30 جوان 2014
- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل للنشر و التوزيع ، الكويت ، 1990 .
- عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض السعودية ، 2009 .
- عبد الكريم بوحفص , الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام Spss، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 .
- عبد الكريم بوحفص , الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام برنامج spss ، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2013.
- علي عبد الله شاهين ، النظرية المحاسبية ، مكتبة آفاق للطباعة والنشر ، غزة ، 2011 .
- كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، 2006 .

- محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2004 .
 - مدحت محمد أبو النصر ، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة ، الطبعة الأولى ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2015 .
 - مصطفى طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج excel- ، دار النشر الجامعي ، تلمسان ، الجزائر ، 2018 .
 - وليد ناجي الحياي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الجزء الثاني.
- ### 2- الأطروحات والرسائل
- إسماعيل قزال ، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2018 .
 - أشرف محمد صلاح زكي أبو حميدة ، أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2017 .
 - إيمان محمد عبيد أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية ، رسالة ماجستير ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 2017 .
 - تامر سمير أحمد شتات ، أثر الإفصاح المحاسبي عن ربحية السهم على القرار الاستثماري ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الفصل الدراسي 2013/2014 .
 - رجب سعيد محمود أبو جراد ، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمة المؤسسية وأثارهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2015 .
 - صيوذة إناس ، أهمية إلزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولية الأول عرض القوائم المالية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2017/2018 .
 - ضيف الله محمد الهادي ، أثر تطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة سعد دحلب البليدة ، 2014 .

- عبد الباسط مداح ، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2018/2017 .
- محمد طيفور أمينة ، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك في ظل IAS/IFRS ، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2017/2016 .
- محمد قاسم حسن محمد ، التحفظ المحاسبي في حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين ، السودان ، 2017 .

3- المجالات العلمية والمكتبيات

أ- المجالات العلمية

- أحمد قايد نور الدين _ بن زاف لبنى ، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية للقوائم المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2018 .
- أحمد محسن حسن ، دور الإفصاح المحاسبي في استمرارية الشركات ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 10 ، العدد ، 03 ، 2018 .
- أحمد مهدي هادي الغنزي ، تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العراق ، المجلد 16 ، العدد 4 ، 2014 .
- بشرة نجم عبد الله _ أنمار محسن حميد ، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد المجلد 20 ، العدد 78 ، 2014 .
- حسنين كاظم عوجه ، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 19 ، العدد 1 ، 2017 .
- سلطان حسن محمد الحالمي ، قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، مجلة جامعة الجزيرة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2018 .
- سلمان حسين عبد الله _ ميسون داود حسين ، استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الإبلاغ المالي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 22 ، العدد 91 ، 2016 .

- طرشي محمد ، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد 03 ، العدد 05 ، جامعة الشلف ، 2017 .
- طلال محمد علي الجحاوي ، قياس مدى شفافية الإبلاغ المالي للشركات العراقية ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العراق ، المجلد 14 ، العدد 55 ، 2018 .
- عبد الرحمن محمد سليمان " أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية IFRS الشركات المدرجة في بورصة فلسطين " مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة همه لخضر، الوادي ، العدد 4، 2017 .
- عبد الله ثعلب العتيبي ، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة (بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأسهم السعودي) ، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية ، المجلد 1 ، العدد 1 ، جامعة الحدود الشمالية السعودية ، 2016 .
- عزيزة بن سميثة _ مريم طيني ، دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر ، مجلة تاريخ العلوم ، جامعة الجلفة ، العدد 7 ، 2017 .
- عمر إقبال _ مأمون القضاة ، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي دراسة في الشركات الأردنية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد 28 ، العدد 4 ، 2014 .
- كرار سليم عبد الزهرة ، ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة العراق ، المجلد 14 ، العدد 3 ، 2017 .
- ليلي الطويل _ سوسن شاهين ، أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أوظيفي للأوراق المالية ، دراسة على الشركات الخدمية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد رقم 38 ، العدد 5 ، 2016 .
- ماهر ناجي علي _ أمير صاحب شاكر ، أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية -دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد 25 ، أذار 2017 .

- محمد المعتز المجتبى إبراهيم ، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار ، مجلة أماراباك ، المجلد 06 ، العدد 16 ، 2015 .
- ناظم شعلان جبار ، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2017 .
- ب- الملتقيات**
- صديقي مسعود _ صديقي فؤاد ، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مداخلة ، المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ، جامعة المسيلة ، 2012
- موسى عيسى محمد بابكر ، أثر الإفصاح عن رأس المال الفكري على جودة المعلومات المحاسبية ، مداخلة ، المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2017 ،

ثالثا : المراجع الأجنبية

- 1-Amneh Alkwadi, Munther AL-Nimer, Mohammed Dabaglia Accounting Conservatism And Ownership Structure Effect Evidence From : industriel And Financial Jordanie Listed Compagnies *International Journal of Economics and Financial Issues | Vol 7 • Issue 2 • 2017.
- 2- Bever William H. , Ryan Stephen G. , Conditional and Unconditional Conservatism: Concept and modeling , Review of Accounting Studies , Vol. 10 , N° 2-3 , 2015.
- 3- George Iatridis Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism International Review of Financial Analysis [Volume 20, Issue 2](#), April 2011.
- 4- Hanaa AbdelKader El-habashy The effect of Corporate Governance Attributes On Accounting Conservatism in Egypt Academy of Accounting and Financial Studies Journal Volume 23, Issue 3, 2019.

- 5- Heba S Warad Mamoun Al-Debi'e The Impact of Accounting Conservatism and Voluntary Disclosure on the Cost of Capital of Industrial Companies in Jordan Accounting and Finance Research 6(1):102 · January 2017.
- 6- Ike Rahmadani, Rita Rahayu, Annissa Rahman The Effect Of Conservatism Accounting On Fair Value Of Companies Listed In Indonesia Stock Exchange Journal of Arts, Humanities and Social Sciences Volume - 2, Issue - 4, July-August – 2019.
- 7- Nermeen F , Shehata , Theories and determinants of , voluntary Disclosure Accounting and Finance Research , Journal vol 3 , N° 1 , December 2014.
- 8- Sa'ad Al-Sakini – Hanan Al-Awawdeh The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies International Journal of Business and Social Science Vol. 6, No. 7; July 2015.
- 9- SANA'A NM The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies Journal of Internet Banking and Commerce vol. 21, no. 1 April 2016.
- 10- Souha Balti L'influence Des Normes IFRS Sur Le Conservatisme Comptable : Le Cas Français Mémoire Presente Comme Exigence Partielle De La Maîtres En Comptabilite. Controle. Audit .Universite Du Quebec a Montréal 2013.

الملاحق

الملحق رقم 01:



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص محاسبة



أخي الفاضل / أختي الفاضلة تحية طيبة وبعد ...

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستنا استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة تحت عنوان " أثر التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية " تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آرائكم كأكاديميين ومهنيين في الموضوع.

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة هذا الاستبيان المرفق وإعطائه الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة، وإن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات الدراسة بأكثر دقة، مع العلم أن المعلومات التي ستقدمونها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

كل الشكر على حسن تعاونكم

الطلبة :

- منصوري محمود
- نصيب إبراهيم
- بن موسى كمال الدين
- حمادي محمد علي

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

ضع إشارة (X) في الخانة المناسبة

1- الصفة :

☐ أكاديمي ☐ مهني

2- المستوى التعليمي:

☐ دكتوراه ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ أخرى

3- المستوى الوظيفي:

☐ أستاذ جامعي ☐ متخصص ☐ خبير محاسبي
☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ محاسب شركة

4- سنوات الخبرة :

☐ أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 19 سنة
☐ من 20 إلى 29 سنة ☐ من 30 سنة فأكثر

القسم الثاني: محاور الدراسة

مفاهيم عامة :

التحفظ المحاسبي : يمثل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات ، مما ينتج عنه انخفاض في القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية وهذا لا يعني إظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة .

الإفصاح المحاسبي : هو الحرص على توفير المعلومات المناسبة في القوائم المالية المنشورة وذلك لمصلحة الطوائف أو الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه المعلومات بالقدر الذي يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.

الشفافية : يقصد بالشفافية محاسبيا قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة.

المحور الأول : أهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والتي من شأنها تخفيض صافي الأرباح بتأخير الاعتراف بالإيرادات المحتملة وتسجيل الخسائر المحتملة سواء حدثت فعلا أم لم تحدث.					
02	أصبح استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائدا في معظم الشركات نظر لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين.					
03	ممارسة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف بالقيمة الدفترية بسعر أقل من القيمة السوقية وبالتالي عدم ارتفاع قيمة الأصول والربح المحاسبي.					
04	زيادة حالات الغش والتلاعب كانت سببا ودافعا قويا لجعل معدي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.					
05	تكون ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة ظاهريا بالتلاعب منخفضة عن الشركات غير المتهمة بالتلاعب.					
06	يزداد طلب المقرضين على التحفظ المحاسبي في الشركات المقترضة لاستخدام المعلومات المحاسبية في متابعة وتقييم الأداء المالي للشركة ومن ثم زيادة كفاءة تعاقدات القروض.					
07	يولد التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية هامش أمان لحماية مصالحهم من أي نتائج عكسية غير مرضية.					

					يساعد التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة المنازعات بين أصحاب الديون والمساهمين.	08
					يمكن للتحفظ أن يخفض من مخاطر انهيار الشركات والنتيجة عن سوء استخدام السياسات المحاسبية.	09
					مبدأ التحفظ المحاسبي يخفض من صافي الدخل، أي النتيجة الصافية.	10
					ممارسات التحفظ المحاسبي تنعكس على تحسين جودة التقارير المالية بحيث تستوفي وتبلي احتياجات الوسطاء الماليين، بما ينعكس إيجابيا على اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بعملية شراء أو بيع الأسهم.	11

المحور الثاني : الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تقوم الشركات بالإفصاح عن نشاطاتها بكل وضوح وشفافية.					
02	تلتزم الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية.					
03	يجب أن تقوم الشركات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي.					
04	يضيف استخدام بعض المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة في الإفصاح عن القوائم المالية مزيد من الشفافية على المعلومات المحاسبية.					

05	تعتبر السلطة الضريبية أحد المستفيدين من التقارير المالية المفصح عنها كأساس لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة.				
06	إن الإفصاح المحاسبي الجيد يخلق تأريخاً جيداً للشركة لدى السلطة الضريبية.				
07	تؤمن الشفافية توصيل معلومات محاسبية صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة.				
08	تعمل الشفافية على ضمان الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة.				

المحور الثالث : علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح

الرقم	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ممارسة التحفظ المحاسبي يساهم في توفير معطيات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تحقق جودة التقارير المالية.					
02	يساهم التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات.					
03	تقليص ممارسة التحفظ المحاسبي يمنح للمديرين الفرصة للتلاعب والغش في نتائج الأعمال وبالتالي الإفصاح عن التقارير المالية مشوهة.					
04	الالتزام بتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي ينتج عنه قوائم مالية تتميز بالشفافية وعادلة من وجهة نظر المدقق الخارجي وذلك بالحصول على تقرير نظيف.					
05	يستخدم التحفظ المحاسبي كدرع لتخفيض حالة عدم التأكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكآلية لتحسين المراقبة على الشركات.					

					كلما زاد التحفظ المحاسبي للشركة كلما انخفضت ممارستها لعمليات إدارة الأرباح.	06
					يؤدي تبني التحفظ المحاسبي التقرير عن الأصول والإيرادات بأقل قيمة مما ينتج عنه انخفاض في صافي قيمة حقوق الملكية.	07
					لتجنب التضليل والخداع في إعداد القوائم المالية يجب تطبيق التحفظ المحاسبي الذي من شأنه أن يوفر الموثوقية في القوائم المالية.	08
					يؤدي إضعاف العلاقة بين انخفاض عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي إلى تضليل المستثمرين وتقديم معلومات غير متماثلة.	09
					مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي.	10

الملحق رقم 02:



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص محاسبة
استبيان



قمنا بهذه الدراسة تحت عنوان " أثر التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية " , ولقد تم التعامل مع هذه البيانات من خلال الإجابات حول موضوع الدراسة بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط

تحت إشراف :

الطلبة :

- د . دمدوم زكرياء

- منصوري محمود

- نصيب إبراهيم

- بن موسى كمال الدين

- حمادي محمد علي

شهادة تحكيم الاستبيان

الإمضاء	الدرجة العلمية	الاسم واللقب
	أستاذ محاضر	دمدوم زكرياء
	أستاذ محاضر	بوقفة عبد الحق
	أستاذ محاضر	مرغني وليد

الملحق رقم 03:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.811	11

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.728	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.843	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.905	29

الصفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أكاديمي	13	21.7	21.7	21.7
مهني	47	78.3	78.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دكتوراء	12	20.0	20.0	20.0
ماجستير	4	6.7	6.7	26.7
ماستر	13	21.7	21.7	48.3
ليسانس	26	43.3	43.3	91.7
أخرى	5	8.3	8.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

المستوى الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أستاذ جامعي مخصص	13	21.7	21.7	21.7
خبير محاسبي	2	3.3	3.3	25.0
محافظ حسابات	16	26.7	26.7	51.7

محاسب معتمد	10	16.7	16.7	68.3
محاسب شركة	19	31.7	31.7	100.0
Total	60	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 10 سنوات	33	55.0	55.0	55.0
من 10 الى 19 سنة	10	16.7	16.7	71.7
Valid من 20 الى 29 سنة	12	20.0	20.0	91.7
من 30 سنة فأكثر	5	8.3	8.3	100.0
Total	60	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

المحور الاول	N	Mean	Std. Deviation
يتم التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والتي من شأنها تخفيض صافي الأرباح بتأخير الاعتراف بالإيرادات المحتملة وتسجيل الخسائر المحتملة سواء حدثت فعلاً أم لم تحدث.	60	3.7667	.83090
أصبح استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائداً في معظم الشركات نظر لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين.	60	3.9500	.72311
ممارسة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف بالقيمة الدفترية بسعر أقل من القيمة السوقية وبالتالي عدم ارتفاع قيمة الأصول والربح المحاسبي.	60	3.7000	.94421
زيادة حالات الغش والتلاعب كانت سبباً ودافعاً قوياً لجعل معدي القوائم المالية أكثر ميلاً لاستخدام التحفظ المحاسبي.	60	3.8667	.96492
تكون ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه ظاهرياً بالتلاعب منخفضة عن الشركات غير المتهمه بالتلاعب.	60	3.2833	1.05913
يزداد طلب المقرضين على التحفظ المحاسبي في الشركات المقترضة لاستخدام المعلومات المحاسبية في متابعة وتقييم الأداء المالي للشركة ومن ثم زيادة كفاءة تعاقدات القروض.	60	3.6500	.95358
يولد التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية هامش أمان لحماية مصالحهم من أي نتائج عكسية غير مرضية.	60	3.7500	1.00212
يساعد التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة المنازعات بين أصحاب الديون والمساهمين.	60	3.7833	.92226
يمكن للتحفظ أن يخفف من مخاطر انهيار الشركات والناتجة عن سوء استخدام السياسات المحاسبية.	60	3.7667	.92730
مبدأ التحفظ المحاسبي يخفف من صافي الدخل، أي النتيجة الصافية.	60	3.5833	1.04625
ممارسات التحفظ المحاسبي تنعكس على تحسين جودة التقارير المالية بحيث تستوفي وتبلي احتياجات الوسطاء الماليين، بما ينعكس إيجابياً على اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بعملية شراء أو بيع الأسهم.	60	3.7333	.82064
Valid N (listwise)	60		

المحور الثاني	N	Mean	Std. Deviation
تقوم الشركات بالإفصاح عن نشاطاتها بكل وضوح وشفافية.	60	3.4833	1.21421
تلتزم الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية.	60	3.4500	1.04840
يجب أن تقوم الشركات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي.	60	4.0000	.78113
يضافي استخدام بعض المعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة في الإفصاح عن القوائم المالية مزيد من الشفافية على المعلومات المحاسبية.	60	3.8333	.88618
تعتبر السلطة الضريبية أحد المستفيدين من التقارير المالية المفصح عنها كأساس لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة.	60	4.1000	.93337
إن الإفصاح المحاسبي الجيد يخلق تأريخاً جيداً للشركة لدى السلطة الضريبية.	60	4.1333	.91070
تؤمن الشفافية توصيل معلومات محاسبية صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة.	60	4.1167	.92226
تعمل الشفافية على ضمان الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة.	60	3.9000	.85767
Valid N (listwise)	60		

Descriptive Statistics

المحور الثالث	N	Mean	Std. Deviation
ممارسة التحفظ المحاسبي يساهم في توفير معطيات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تحقق جودة التقارير المالية.	60	3.9833	.79173
يساهم التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات.	60	3.6833	.85354
تقليل ممارسة التحفظ المحاسبي يمنح للمديرين الفرصة للتلاعب والغش في نتائج الأعمال وبالتالي الإفصاح عن التقارير المالية مشوهة.	60	3.6667	.89569
الالتزام بتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي ينتج عنه قوائم مالية تتميز بالشفافية وعادلة من وجهة نظر المدقق الخارجي وذلك بالحصول على تقرير نظيف.	60	3.7667	.92730
يستخدم التحفظ المحاسبي كدرع لتخفيض حالة عدم التأكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكألية لتحسين المراقبة على الشركات.	60	3.9000	.68147
كلما زاد التحفظ المحاسبي للشركة كلما انخفضت ممارستها لمعاملات إدارة الأرباح.	60	3.3667	.99092
يؤدي تبني التحفظ المحاسبي التقرير عن الأصول والإيرادات بأقل قيمة مما ينتج عنه انخفاض في صافي قيمة حقوق الملكية.	60	3.6833	.89237
لتجنب التضليل والخداع في إعداد القوائم المالية يجب تطبيق التحفظ المحاسبي الذي من شأنه أن يوفر الموثوقية في القوائم المالية.	60	3.7000	.94421
يؤدي إضعاف العلاقة بين انخفاض عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي إلى تضليل المستثمرين وتقديم معلومات غير متماثلة.	60	3.5833	1.01333
مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية يزداد في حالة زيادة التحفظ المحاسبي.	60	3.5167	.92958
Valid N (listwise)	60		

الملحق رقم 04:

الجدول 01 اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
محور 1. مبدأ التحفظ المحاسبي	.096	60	.200*	.951	60	.018
محور 2. الإفصاح المحاسبي والشفافية	.087	60	.200*	.972	60	.187
محور 3. التحفظ المحاسبي بشفافية	.099	60	.200*	.969	60	.133

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الجدول رقم 02 معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations

	محور 1. مبدأ التحفظ المحاسبي	محور 2. الإفصاح المحاسبي والشفافية
Pearson Correlation	1	.535**
Sig. (2-tailed)		.000
N	60	60
Pearson Correlation	.535**	1
Sig. (2-tailed)	.000	
N	60	60

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم 05:

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
محور 1. مبدأ التحفظ المحاسبي	Equal variances assumed	1.135	.291	1.589	58	.118	.26931	.16949	-.06996	.60857
	Equal variances not assumed			1.947	27.343	.062	.26931	.13834	-.01438	.55299
محور 2. الإفصاح المحاسبي والشفافية	Equal variances assumed	.681	.413	-.015	58	.988	-.00266	.17661	-.35617	.35085
	Equal variances not assumed			-.017	22.590	.987	-.00266	.15890	-.33170	.32638
محور 3. التحفظ المحاسبي بشفافية	Equal variances assumed	1.337	.252	.660	58	.512	.12002	.18177	-.24383	.48388
	Equal variances not assumed			.796	26.446	.433	.12002	.15069	-.18948	.42952

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
محور 1. مبدأ التحفظ المحاسبي	Between Groups	2.209	4	.552	1.960	.114
	Within Groups	15.496	55	.282		
	Total	17.705	59			
محور 2. الإفصاح المحاسبي والشفافية	Between Groups	1.433	4	.358	1.160	.339
	Within Groups	16.989	55	.309		
	Total	18.422	59			
محور 3. التحفظ المحاسبي بشفافية	Between Groups	1.705	4	.426	1.306	.279
	Within Groups	17.957	55	.326		
	Total	19.662	59			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
محور 1. مبدأ التحفظ المحاسبي	Between Groups	3.378	4	.844	3.242	.069
	Within Groups	14.328	55	.261		
	Total	17.705	59			
محور 2. الإفصاح المحاسبي والشفافية	Between Groups	3.837	4	.959	3.617	.111
	Within Groups	14.585	55	.265		
	Total	18.422	59			
محور 3. التحفظ المحاسبي بشفافية	Between Groups	4.225	4	1.056	3.763	.089
	Within Groups	15.437	55	.281		

Total	19.662	59			
-------	--------	----	--	--	--

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.004	3	.335	1.122	.348
محور 1. مبدأ، التحفظ، المحاسبي Within Groups	16.701	56	.298		
Total	17.705	59			
Between Groups	.984	3	.328	1.053	.376
محور 2. الإفصاح، المحاسبي، والشفافية Within Groups	17.438	56	.311		
Total	18.422	59			
Between Groups	1.173	3	.391	1.185	.324
محور 3. التحفظ، المحاسبي، بشفافية Within Groups	18.488	56	.330		
Total	19.662	59			

الملحق رقم 06:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.535 ^a	.286	.274	.47616

a. Predictors: (Constant), المحاسبى، التحفظ، مبدأ 1، محور

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.852	.425		4.361	.000
المحاسبى، التحفظ، مبدأ 1، محور	.546	.113	.535	4.822	.000

a. Dependent Variable: والشفافية، المحاسبى، الإفصاح، محور 2، محور

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	5.272	1	5.272	23.251	.000 ^b
Residual	13.150	58	.227		
Total	18.422	59			

a. Dependent Variable: والشفافية، المحاسبى، الإفصاح، محور 2، محور

b. Predictors: (Constant)، المحاسبى، التحفظ، مبدأ 1، محور